



THE LONDON SCHOOL  
OF ECONOMICS AND  
POLITICAL SCIENCE

Governance &  
Development  
Research  
Centre



Research at LSE

CONFLICT  
RESEARCH  
PROGRAMME

## برنامج بحوث الصراع

# تقدّم في الاتجاه الخاطئ: انتخابات مجالس الإدارة المحلية في سوريا لعام 2018

مريم يوسف، ريم تركماني، مازن غربية

شباط 2019



## حول برنامج أبحاث الصراع

يهدف برنامج أبحاث الصراع إلى فهم الأسباب وراء صعوبة إنهاء العنف المعاصر، وتحليل الاقتصاد السياسي المرتبط بالعنف، وذلك بهدف الإغناء المعرفي لعملية وضع السياسات. المواقع التي يستهدفها البحث هي العراق وسوريا وجنوب السودان والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

يركز برنامج أبحاث الصراع في سوريا على خمسة مواضيع بحث مترابطة: وظيفة وشرعية السلطة، وسياسات الهوية، والدوافع الاقتصادية للصراع، والمدنية وإعادة الإعمار.

يستخدم البرنامج منهجية متعددة باستخدام المصادر الأولية والثانوية. يتعاون البرنامج مع مركز أبحاث الحوكمة والتنمية.

## حول المؤلفين

مريم يوسف هي باحثة محلية تعمل في سوريا مع مركز بحوث الحوكمة والتنمية.

د. ريم تركماتي هي مديرة البحث في برنامج أبحاث الصراع في سوريا في الـ LSE

مازن غريبة باحث مشارك في LSE يعمل مع برنامج أبحاث الصراع في سوريا وهو مدير مركز أبحاث الحوكمة والتنمية.

## المحتويات

4	ملخص تنفيذي
6	1 مقدمة
7	2 الخلفية والسياق القانوني
9	3 المرشحون وآلية الترشح والحملات الانتخابية
10	3.1 من هم المرشحون؟
11	3.1.1 المرشحون عن الأحزاب
12	3.1.2 المرشحون المستقلون
12	3.1.3 الانسحابات وعدم الترشح
13	3.1.4 المرشحات النساء
14	3.2 الحملات والبرامج الانتخابية
15	3.3 مناطق المصالحات أو الاتفاقيات المحلية
17	3.4 المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة السورية
18	4 عملية الانتخابات ونتائجها
19	4.1 يوم الانتخابات 18 أيلول 2018
20	4.2 دور المجتمع المدني والإعلام
21	4.3 نتائج الانتخابات
22	5 الاستنتاجات والتوصيات
22	5.1 الاستنتاجات
23	5.2 التبعات السياسية على التغيير في سوريا

## ملخص تنفيذي

لم يلعب المجتمع المدني أي دور ملحوظ في مراقبة العملية الانتخابية على الرغم من بعض الحملات التي قام بها عدد من منظمات المجتمع المدني لتشجيع الناس على الترشح والمشاركة في الانتخابات. تساعد هذه الورقة على فهم أسباب إجراء هذه الانتخابات في هذه المرحلة بالذات من الصراع السوري، وبعض تلك الأسباب تشمل: مكاسباً سياسية واقتصادية للنظام السوري، والإشارة إلى أنّ الصراع يقترب من نهايته وبالتالي يجب الاستعداد للبدء في عملية إعادة الإعمار، والقدرة على استيعاب اللاجئين والنازحين وتحفيزهم على العودة، وأخيراً أهمية أن يحارب النظام السوري الإرهاب بحسب تعبيره- الذي كان السبب الأساسي في تأخير هذه الانتخابات، وفقاً للرواية الرسمية. في تحليل الاقتصاد السياسي لهذه الانتخابات، تشير الورقة إلى أن القانون ١٠٧ أعطى المجالس المحلية صلاحيات أوسع على بعض جوانب الاستثمار الاقتصادي والعمراني، وبالتالي فإن المجالس المحلية المنتخبة سيكون لها دور أساسي في مرحلة إعادة الإعمار المقبلة، خصوصاً بما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ. كان من المهم إذن أن يضمن النظام أنّ أعضاء هذه المجالس هم من المؤيدين له. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه وفي وقت سابق من عام ٢٠١٤، تم تشكيل "لجنة إعادة الإعمار" من قبل الحكومة السورية، وتم تعيين وزير الإدارة المحلية رئيساً لها. وكان من بين مهام تلك اللجنة، تنفيذ مشاريع تتعلق بإعادة الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنى التحتية في المناطق المدمرة. وهذا يفسر اهتمام الشركات القابضة ورجال الأعمال بتمويل المقربين منهم ودفعهم للمشاركة في الانتخابات المحلية لتأمين وصول أكبر المجالس المحلية. وبشكل مشابه، فإن إصدار القانون رقم ١٠ في أبريل/نيسان ٢٠١٨، والذي يسمح بإنشاء مناطق تنظيمية جديدة بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية، يعطي للمكتب التنفيذي في الوحدة الإدارية صلاحيات واسعة النطاق في التخطيط والتنفيذ للمناطق التنظيمية المحدثة. وهنا تكمن أهمية انتخاب مجالس محلية جديدة من وجهة نظر النظام السوري، للبدء في تطبيق هذا القانون، خصوصاً وأنه سيكون من غير المنطقي ولا القانوني حتى أن تقوم مجالس محلية منتهية الصلاحية بتطبيق هكذا قانون. كما أنه من المفيد بأن يطبق هذا القانون ضمن مناخ يوحى بـ "سوريا اللامركزية"، مما يعطي صورة خارجية أكثر إيجابية للبلاد، أملاً في إقناع الحكومات الإقليمية والغربية بالاستثمار في سوريا ذات البيئة "الديمقراطية واللامركزية والأكثر انفتاحاً".

تعكس هذه الورقة الفجوة الكبيرة بين نص القانون وتطبيقه في سوريا. وتطرح تساؤلاً عن سبب عدم اهتمام السوريين، حتى أولئك الذين لم يعارضوا النظام، بالاستفادة من زيادة صلاحيات السلطات المحلية، والتي ينص عليها القانون ١٠٧. الفجوة لم تقتصر فقط على الطريقة التي طبقت فيها الحكومة السورية القانون، وإنما أيضاً من انطباعات المواطنين عن القانون وعن نظام الحوكمة بشكل عام في البلاد. أسباب أخرى لتلك الفجوة شملت حالة انعدام الثقة بين المواطنين وبين النظام وقوانينه، انتشار الشعور بعدم الجدوى من أي تغيير حقيقي، حتى إذا كان القانون يعطي فرصة تشريعية لإجراء هذا التغيير، إضافة إلى الانطباع العام لدى الناس بأن هذه الانتخابات هي انتخابات شكلية، وأخيراً التدهور الكبير في مستوى المعيشة لكل السوريين وانشغالهم بأولويات البقاء. على الرغم من أن التمثيل النسائي في الانتخابات الأخيرة كان أفضل من الانتخابات السابقة عام ٢٠١١، حيث لم تتجاوز نسبة النساء في المجالس المحلية حينها ٣٪، لكنها تبقى منخفضة جداً ولم تتجاوز ١٠٪ في معظم المناطق. كما لاحظنا إجماع عدد من الشخصيات النسائية القيادية عن المشاركة في الانتخابات، حتى أن بعضهن قمن بتعبئة أحزابهن لمقاطعة الانتخابات لأنهن لم يؤمن بفائدتها.

فيما يتعلق بالآثار المترتبة على السياسات، تؤكد الورقة على أنّ التغييرات القانونية والدستورية هي شرط لازم لكنه غير كافٍ لخلق عملية انتقال ديمقراطي حقيقي في سوريا، وأن أي عملية انتقال سياسي ذات معنى ستتطلب تغييرات جوهرية في الأطر الدستورية والتشريعية ويجب أن تعتمد على عمليات انتخابية على كل المستويات. لكن هذه التعديلات والإجراءات وحدها ستظل بلا جدوى وقد تتحول إلى واجهة وقناع جديد للنظام الاستبدادي، خصوصاً إن لم تكن مصحوبة بشروط وتدابير أخرى أكثر صرامة.

من خلال دراسة الإطار القانوني للانتخابات المحلية في سوريا وواقع الانتخابات التي حصلت في عام ٢٠١٨، تكشف هذه الورقة الفجوات الجوهرية بين الإجراءات القانونية وتطبيقها والطريقة التي ينظر بها الناس إليها. كما توضح مستوى عدم الثقة لدى الناس تجاه نظام الحوكمة عموماً، الذي يُنظر إليه أنه يعمل لخدمة مصلحة النخبة الفاسدة الحاكمة، داخل الحكومة وخارجها.

استناداً للبحث الميداني الذي أجرته الباحثة الرئيسية لهذه الورقة خلال جميع مراحل انتخابات الـ ٢٠١٨، تقدّم هذه الورقة عرضاً تفصيلياً لعملية انتخابات المجالس المحلية في مناطق سيطرة الحكومة السورية في سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، مسلطة الضوء على أهم عناصر هذه الانتخابات المتعلقة بالمرشحين وحملاتهم الانتخابية، ودور ومشاركة النساء فيها، والانطباع الشعبي العام حولها، وكيف سارت عملية التصويت في يوم الانتخابات.

تذهب هذه الورقة إلى أبعد من مناطق سيطرة الحكومة المركزية، وتناقش آليات إجراء الانتخابات في مناطق سيطرة المعارضة السورية ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال شرق سوريا. كما تقدم فرصة لفهم الوضع جزئياً في المناطق التي استعادتها القوات الحكومية منذ بداية عام ٢٠١٨ مثل منطقة غوطة دمشق الشرقية، حيث عبّر الكثير من سكان تلك المناطق عن إحباطهم الشديد من رؤية أولئك الذين استفادوا من حصارهم يصحون اليوم أعضاء منتخبين في مجالسهم المحلية. كما أنّ عدم الاهتمام وحالة "الامبالا" التي أصبحت اليوم أكبر بكثير عما كانت عليه قبل الـ ٢٠١١ هي السمة الأبرز لموقف سكان تلك المناطق من العملية الانتخابية.

إن نسبة عدد المرشحين إلى عدد المقاعد في الانتخابات الأخيرة أقل مما كانت عليه في الانتخابات السابقة (2.24 مقارنة بـ 2.43 في عام ٢٠١١ و 3.3 في عام ٢٠٠٧) وكان أغلب المرشحين (٧٠٪) من أعضاء حزب البعث وحلفائه، على رأسهم الحزب الشيوعي السوري والحزب السوري القومي الاجتماعي، أبرز أحزاب "الجبهة الوطنية التقدمية" التي يقودها حزب البعث. أما بقية المرشحين (٣٠٪) فكانوا من المستقلين.

على الرغم من أن التعديلات الدستورية عام ٢٠١٢ أزالَت المادة التي تقول بأن حزب البعث هو "القائد للدولة والمجتمع"، إلا أن البعث لا يزال يهيمن بشكل واضح على العملية الانتخابية. لوائح "الجبهة الوطنية التقدمية" الانتخابية التي كان يعيّن حزب البعث سابقاً، تم استبدالها بلوائح "الوحدة الوطنية" وبقي لحزب البعث حصة الأسد فيها. وقد لوحظت بعض الاستثناءات، مثل المرشحين المستقلين في طرطوس الذين اجتمعوا وشكلوا تحالفاً انتخابياً مستقلاً فاز في الانتخابات ضد قائمة "الوحدة الوطنية".

لم يتم إطلاق سوى القليل جداً من الحملات الانتخابية قبيل الانتخابات، وكان لعدد محدود جداً من المرشحين برامج انتخابية معلنة. وقال معظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات لهذه الورقة، إنهم لا يعلمون سوى القليل جداً من المعلومات عن المرشحين، كما أظهروا موقفاً واضحاً من عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية برمتها.

أعلنت حكومة دمشق أن ٥٦٪ من المؤهلين للتصويت حضروا إلى الانتخابات، لكن ملاحظتنا، من خلال زيارتنا الميدانية، تقول أن الرقم الفعلي هو أقل من ذلك بكثير. كان معظم الناخبين الذين تم رصدتهم في البحث الميداني لهذه الورقة إما طلاباً جامعيين أو موظفين حكوميين طلبت منهم مؤسساتهم الذهاب إلى مراكز التصويت. على سبيل المثال، في جامعة البعث في مدينة حمص، تم إبقاء الطلاب داخل الحرم الجامعي ولم يسمح لهم بالمغادرة إلا بعد إدلائهم بأصواتهم. كما وثقت الورقة العديد من الانتهاكات، بعضها تم الإبلاغ عنها في الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. وفي سابقة نادرة، حكمت "المحكمة الإدارية العليا" بأن التصويت في ١٨ دائرة انتخابية في طرطوس كان باطلاً وأنه يجب إعادة الانتخابات هناك، بناء على طلب عدد من المرشحين في تلك الدوائر.

إضافة إلى التغييرات القانونية، يتطلب التغيير الحقيقي إجراءات تعيد بناء الثقة في نظام الحكم وعلى جميع مستوياته. هناك حاجة ماسة لسياسات وضمانات من شأنها أن تعزز إيمان السوريين بأي تغيير قانوني كي يكونوا أكثر قابلية للاقتناع به والامتنال له، وبالتالي إعطائه معنى أو شرعية. المطلوب هو، أولاً التشاور والمشاركة على نطاق واسع في تطوير هذه القوانين، وثانياً أن يكون لدى الناس ثقة بأن هذه القوانين والإجراءات، مثل الانتخابات، مصممة لخدمة مصالحهم العامة، وثالثاً، أن تكون العملية تشميلية وتضمينية قدر الإمكان.

تتطلب عملية التغيير الديمقراطي الحقيقية في سوريا أيضاً تغييراً بنوياً في الاقتصاد السياسي، يسمح بتفكيك العلاقة بين السلطة والمال، بطريقة تتيح إمكانية المشاركة المتساوية والعادلة، والاستفادة الحقيقية من عملية التنمية وإعادة الإعمار، بما يسمح للمواطنين بممارسة دورهم الرقابي والإشرافي بطريقة يحميها القانون.

إن زيادة نسبة النساء المعيلات لعائلاتهن في سوريا وزيادة مشاركتهن في سوق العمل، هي من الأسباب الإضافية التي يجب أن تلزم القوانين بتخصيص كوتا نسائية في كل الانتخابات، وعلى كل المستويات، لضمان تمثيلهن العادل. إن زيادة تمثيلهن تعتبر أيضاً نقطة انطلاق أساسية لتغيير بنية الاقتصاد السياسي للمجالس المحلية، وبالتالي إضعاف شبكات المصالح الخاصة والحد من الفساد، خصوصاً وأن معظم هذه الشبكات يهيمن عليها الرجال. ومن المهم أيضاً ملاحظة بأنه ليس من الكافي تخصيص حصص للنساء لتشجيعهن على المشاركة والترشح في الانتخابات، وإنما المطلوب أيضاً حزمة شاملة من الإجراءات والبرامج المخصصة لرفع قدرات النساء وتمكينهن في المجال السياسي.

بالتأكيد، إن عملية التغيير السياسي في سوريا لن تكون سهلة وستأخذ وقتاً طويلاً، لكن عدم وضع هذا التغيير في مساره الصحيح منذ البداية سيأخذ البلاد في عملية تغيير في الاتجاه الخاطئ.



## 1 مقدمة

مجهولة أو تعسفية ومن ثم تعيين أعضاء آخرين عوضاً عنهم دون انتخاب، كما أن ضعف قدرة النظام في تلك الفترة من النزاع على التحكم بالخدمات على المستوى المحلي زاد من تركيز تلك الخدمات بأيدي السلطات المركزية. ومن الجدير بالذكر بأن نسبة ما شكلته النساء من المجالس المحلية التي انتخبت عام 2011 بالكاد تجاوزت 3 بالمائة<sup>1</sup>.

انعكس ذلك على أجواء الانتخابات المحلية عام 2018، حيث عبر كثيرون عن فقدانهم الأمل وعدم رغبتهم في الانتخاب وحتى في الترشح لشعورهم بأن الانتخابات في مجرد إجراء شكلي لتعيين مجالس لا تعبر فعلاً عن احتياجات المجتمعات المحلية، في حين لم يسمع كثر حتى يوم الانتخابات بهذا الحدث مع انشغالهم بهموم حياتية واقتصادية يومية، وعدم وجود أي مؤشرات على فعالية المجالس المحلية السابقة وأثرها الفعلي على أرض الواقع في مناطق سيطرة الحكومة السورية. كما شهدت المدن السورية حملات ترويجية خجولة اقتصرت على بعض اللافتات والصور والخيم الانتخابية، على عكس الحملات السابقة خلال الانتخابات المحلية وأيضاً التشريعية. ويوم الانتخابات، كان الإقبال على الاقتراع في المراكز المحددة خجولاً للغاية، وتم الإعلان عن نجاح العديد من القوائم بالتزكية لعدم وجود مرشحين كافيين لشغل المقاعد المخصصة، وهي قوائم استأثرت حزب البعث بالحصة الأكبر فيها. تقدم هذه الورقة ملخصاً عن سير عملية انتخابات الإدارة المحلية في سوريا في شهر أيلول/سبتمبر 2018، حيث تسلط الضوء على أهم النقاط الخاصة بالمرشحين وحملاتهم الانتخابية، ومشاركة النساء في هذه العملية، والكيفية التي سارت بها الانتخابات يوم السادس عشر من أيلول/سبتمبر، وتشكل هذه الورقة قراءة تساعد في فهم أسباب إجراء الانتخابات في هذه المرحلة من عمر النزاع السوري، وهي أسباب تنضوي على تحقيق مكاسب معينة على صعيد السياسة والاقتصاد، والإيحاء بقرب انتهاء الصراع في البلاد وبالتالي استعدادها لمرحلة إعادة الإعمار المرتقبة وأيضاً قدرتها على استيعاب اللاجئين وتحفيزهم على العودة، وأيضاً التأكيد على أهمية محاربة النظام السوري للإرهاب – حسب وصفه، وأنها كانت أحد أسباب تعطيل إجراء الانتخابات في موعدها قبل حوالي عام ونصف.

اعتمدت هذه الورقة البحثية على مقابلات مع عدد من المرشحين لانتخابات الإدارة المحلية، والفاعلين في الشأن العام في سوريا، وأيضاً عينات عشوائية من أشخاص مقيمين في مناطق ومحافظات سورية مختلفة، وقد تمت المحافظة على سرية أسمائهم جميعاً لأسباب أمنية

في حزيران/يونيو الفائت، وبعد دخول النزاع في سوريا عامه الثامن، أصدر الرئيس السوري بشار الأسد المرسوم رقم 214 للعام 2018، والذي نص على إجراء انتخابات أعضاء المجالس المحلية خلال شهر أيلول/سبتمبر 2018.

فعلياً، ووفق قانون الإدارة المحلية رقم 107 الصادر عام 2011، كان يفترض أن تتم هذه الانتخابات مطلع العام 2016 حين انتهت ولاية المجالس المحلية التي انتخبت في شهر كانون الأول/ديسمبر العام 2011، لكن الحكومة السورية قررت تمديد فترة عمل أعضاء تلك المجالس بحجة تعذر إجراء الانتخابات في ظل ظروف الحرب على الإرهاب التي تعيشها سوريا، رغم إجراء الانتخابات التشريعية في موعدها عام 2014. وعلى أرض الواقع، فإن ظروف الحرب تلك نتج عنها خروج عدد كبير من المناطق، بما تتضمنه من مؤسسات خدمية ومنشآت حيوية وأيضاً سلطات عسكرية وأمنية، عن سيطرة الحكومة السورية المركزية والتي فقدت قدرتها على التحكم وبالتالي إدارة أي نوع من الانتخابات على المستوى المحلي، وهو ما أدى في نهاية المطاف لاستحالة إجراء أي انتخابات محلية في موعدها المقرر مسبقاً عام 2016.

خلال سنوات عمل المجالس الأخيرة المنتخبة في مناطق سيطرة الحكومة السورية، والتي امتدت منذ نهاية العام 2011 وحتى انتخاب المجالس الجديدة في سبتمبر/أيلول 2018، لم يشعر السكان المحليون بالكثير من التغييرات الحقيقية على أرض الواقع، حيث بقي الواقع الخدمي والتنمية متردداً، مع العلم بأن معظم تلك المناطق والتي بقيت خاضعة لسيطرة الحكومة السورية لم تتحول لمناطق نزاع واشتباكات وبقيت في مأمن من نيران الحرب. ورغم إلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري والتي تنص على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو القائد للدولة والمجتمع وذلك في العام 2012، إلا أن أعضاء المجالس من البعثيين، وشعب حزب البعث، وكذلك الأجهزة الأمنية بقيت هي المتحكمة بمعظم مفاصل الإدارة المحلية في كافة المجالات، حيث بقيت التعيينات والإقصاءات والمحسوبيات على حالها، واستمرت حالات الفصل من المجالس لأسباب



صورة 1- لافتات انتخابية في إحدى ساحات دمشق. تصوير: مريم يوسف

1 المرأة السورية ومجلس الشعب، على موقع المركز الوطني للأبحاث واستطلاعات الرأي، موجود على <https://goo.gl/ywbmE5>، تاريخ النشر 30 آذار 2016، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

ورغم إلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري والتي تنص على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو القائد للدولة والمجتمع وذلك في العام 2012، إلا أن أعضاء المجالس من البعثيين، وشعب حزب البعث، وكذلك الأجهزة الأمنية بقيت هي المتحكمة بمعظم مفصل الإدارة المحلية في كافة المجالات<sup>66</sup>

صدر القانون 15 كمحاولة لزيادة سيطرة حزب البعث-الذي تولى السلطة في سوريا عام 1963- على كافة مناطق البلاد عن طريق تقسيم المهام بين الحكومة المركزية والوحدات الإدارية المحلية والتي قام القانون برفع مستوى التفويض الخاص بها من قبل الحكومة المركزية، حيث نقل مجموعة من الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة المركزية إلى مجموعة من الممثلين المنتخبين والمعينين على المستوى المحلي فيما يخص التخطيط والتنفيذ والتحكم بالموارد المالية. لكن، بقي للمحافظ الذي يعين من قبل السلطة المركزية ولا ينتخب انتخاباً سلطة إشرافية وصلاحيات واسعة النطاق وحصانة قضائية غير مسبقة<sup>4</sup>، وتم ترسيخ السيطرة شبه المطلقة لأفرع حزب البعث وأيضاً للسلطات الأمنية، حيث كانت الوحدات الإدارية هي شكل مصغر للتقسيم الموجود في الجبهة الوطنية التقدمية<sup>5</sup> مع وجود ممثلين عن أحزاب الجبهة داخل مجالس المحافظات واستثنى ممثلي حزب البعث بالحصّة الأكبر، وتفردهم بالكثير من مجالس البلديات والقرى البعيدة والتي لا يوجد فيها تواجد يذكر للأحزاب الأخرى. بذلك بدأ تطبيق القانون 15 بمثابة تنظيم لعلاقة الوحدات مع السلطة المركزية دون تطبيق فعلي لفكرة اللامركزية الإدارية<sup>6</sup>.

وفي منتصف العام 2011، أصدر الرئيس بشار الأسد القانون 107 كجزء من التغييرات التي كان يسعى لإحداثها في البلاد خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة أملاً بالتهنئة وامتصاص الغضب الشعبي. وكانت صياغة القانون 107 قد بدأت منذ منتصف العقد الأول لاستلام بشار الأسد السلطة عام 2000، وذلك لتفادي بعض الثغرات في القانون السابق لكن تأجل إصدار القانون فعلياً حتى العام 2011<sup>7</sup>. يقسم القانون 107 سوريا إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي والإداري وهي المحافظة والمدينة والبلدة والبلدية<sup>8</sup>. المحافظة هي حيز جغرافي يضم عدة مدن وبلديات وقرى ومزارع، والمدينة هي كل مركز محافظة أو منطقة أو تجمع سكاني يزيد عدد سكانه على 50000 نسمة، والبلدة هي كل مركز ناحية أو تجمع سكاني أو مجموعة تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين 10001 و50000 نسمة، والبلدية هي كل تجمع سكاني أو مجموعة تجمعات سكانية يتراوح عدد سكانها بين 5001 و10000 نسمة<sup>9</sup>. ويعتمد تحديد عدد السكان في كل وحدة إدارية على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، ويتم احتساب كل شخص ضمن الوحدة الإدارية التي سجلت بياناته ضمنها بعد الولادة في السجل المدني -أو ما يطلق عليه في سوريا اسم النفوس- وليس ضمن الوحدة التي يعيش فيها، وبالتالي فإن تقسيم الوحدات الإدارية وتوزيع الأدوار والصلاحيات عليها يعتمد بشكل كامل

وحفاظاً على سلامتهم باعتبارهم مقيمين داخل سوريا. كما اعتمدت الورقة على ملاحظات شخصية لمعدة الورقة وذلك من خلال جولات ميدانية لرصد الحملات الانتخابية والأجواء في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، وأيضاً يوم الانتخابات في العديد من مراكز الاقتراع والمؤسسات الحكومية، والأيام التالية والتي شهدت انتهاء الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج. إضافة لذلك استندت الورقة على عدد من التقارير الحكومية والإعلامية والتي نشرت على مدار الأشهر الثلاثة تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2018، وكذلك عدد من الأوراق التحليلية لتطور قوانين الإدارة المحلية وقوانين الانتخابات في سوريا والتي طورها الفريق السوري في برنامج تحليل النزاعات في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. تقسم هذه الورقة إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول الخلفية والسياق القانوني الخاص بانتخابات الإدارة المحلية في سوريا ابتداءً من صدور قانون الإدارة المحلية رقم 15 عام 1971، ومن ثم النسخة الأحدث منه وهي القانون رقم 107 لعام 2011 وأهم البنود التي يتضمنها، ولمحة عن تطبيقه السابق في انتخابات العام 2011.

في الجزء الثاني نرصد كل ما سبق العملية الانتخابية قيد الدراسة، من آليات الترشح للانتخابات الأخيرة والكيفية التي تم بها تطبيق بنود القانون 107، ونرصد عينات من المرشحين بمختلف أقسامهم وتوجهاتهم وأسباب ترشحهم والحملات والبرامج الانتخابية الخاصة بهم، ونسلط الضوء على تجارب المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وأيضاً مناطق المصالحات المحلية والتي عاشت لعدة سنوات تحت سلطة المعارضة ثم استعادت الحكومة السورية السيطرة عليها، ونحدث كذلك عن أسباب اختيار عدد من الفاعلين في الشأن العام عدم الانخراط في هذه العملية أو الانسحاب منها.

وفي الجزء الثالث نتحدث عن يوم انتخابات الإدارة المحلية 16

سبتمبر/أيلول 2018، ونرصد الأجواء في هذا اليوم في عدد من المحافظات السورية وبعض الخروقات التي رافقت كافة مراحل الانتخابات وفرز الأصوات، والدور الذي مارسه أو لم يمارسه الإعلام والمجتمع المدني، ثم نسلط الضوء على نتائج هذه الانتخابات والكيفية التي أعلنت بها هذه النتائج، وذلك على صعيد عدد من المناطق وأيضاً على صعيد التوزيع الجندري للناخبين.

## 2 الخلفية والسياق القانوني

نتحدث في هذا الجزء بالتفصيل عن أهم بنود القانونين الأخيرين اللذين ينظما الإدارة المحلية في سوريا، وهما القانونان رقم 15 للعام 1971 ورقم 107 للعام 2011، وأيضاً قانون الانتخابات العامة الذي ينظم عملية الترشح والاقتراع، والذي صدر عام 2014.

تخضع المجالس المحلية في سوريا للمرسوم رقم 107 للعام 2011 والمتضمن قانون الإدارة المحلية<sup>2</sup>، والذي يعتبر نسخة معدلة من القانون الصادر بموجب المرسوم رقم 15 للعام 1971<sup>3</sup>، أي بعد فترة قليلة من تولي الرئيس السابق حافظ الأسد الحكم عقب الانقلاب الذي أطلق عليه اسم "الحركة التصحيحية" عام 1970.

<sup>2</sup> نص القانون كاملاً من موقع مجلس الشعب السوري

<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=439&ref=tree&>

<sup>3</sup> نص القانون كاملاً من موقع حمامة نت <https://goo.gl/GLkLva>

<sup>4</sup> مازن غريبة، ورقة بحثية بعنوان "الانتخابات المحلية في سوريا بمرحلة ما بعد النزاع"، برنامج بحوث الصراع في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية LSE، موجودة على <https://goo.gl/dd31Av>، تاريخ النشر كانون الأول 2018، تاريخ المعاينة كانون الأول 2018.

<sup>5</sup> الجبهة الوطنية التقدمية هي ائتلاف تشكل في سوريا عام 1972 من مجموعة من القوى والأحزاب القومية والاشتراكية والشيوعية وعددها 12، ولها قيادة مركزية يكون فيها تمثيل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى بقية الأحزاب بنسبة النصف زائد واحد، بمعنى أنه

المسيطر الأكبر على الجبهة. يمكن مراجعة موقع الجبهة لمزيد من التفاصيل

<http://www.pnf.org.sy/index.php>

<sup>6</sup> مازن غريبة، ورقة بحثية بعنوان "الانتخابات المحلية في سوريا بمرحلة ما بعد النزاع"، سبق ذكره.

<sup>7</sup> المرجع السابق.

<sup>8</sup> المادة 7 من القانون 107.

<sup>9</sup> المادة 1 من القانون 107.

على عدد المواطنين المولودين في الوحدة الإدارية، وليس على عدد القاطنين فيها.

وينص القانون 107 على لا مركزية السلطات وتسليمها للشعب عن طريق إيجاد وحدات إدارية قادرة على وضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذها، وتقرير الإيرادات المالية اللازمة لتلك الوحدات لممارسة دورها التنموي<sup>10</sup>، ويعطي -نظرياً- صلاحيات كبيرة وإضافية للمجالس المحلية المنتخبة لتكون صلة وصل بين السوريين وحكومتهم، عن طريق نقل سلطة اتخاذ القرار على قطاعات مختلفة كالعليم والصحة والاستثمارات الخاصة وإدارة الإيرادات من الوزارات المركزية للسلطات المحلية، وإعطاء المجالس المحلية اليد العليا فيما يخص توفير الخدمات لمجتمعاتها، في حين يقتصر دور السلطات المركزية على تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى التي لا تستطيع الوحدات الإدارية العمل عليها. وقَدَّم القانون 107 مجموعة من المفردات الجديدة التي كانت غائبة عن القانون القديم مثل تنمية المجتمع المحلي، وتطبيق مبدأ الديمقراطية، وتطبيق لا مركزية السلطات والمسؤوليات، والمساءلة والشفافية<sup>11</sup>.

رئيس الجمهورية هو فقط من يحق له تعيين المحافظين، وإحالتهم إلى مؤسسة قضائية يرأسها هو بنفسه<sup>12</sup>

وقد ترافق إصدار هذا القانون مع التغيير الدستوري الذي طال مكانة حزب البعث والذي كان "قائداً في المجتمع والدولة" في المادة الثامنة من الدستور القديم، وهي مادة تم تعديلها عام 2012 لتنص على التعددية السياسية في النظام السياسي للدولة، وأيضاً إصدار المرسوم التشريعي رقم 100 لعام 2011 والذي يتضمن قانون الأحزاب وينص على إمكانية تشكيل الأحزاب السياسية والانتساب إليها. كما قدم دستور البلاد الجديد والذي وضع عام 2012 ضمانات دستورية لنظام الإدارة المحلية، حيث نص في المادة 130 منه على أن "الجمهورية العربية السورية تتكون من وحدات إدارية، ويبين القانون عددها وحدودها واختصاصاتها ومدى تمتعها بالشخصية الاعتبارية واستقلالها المادي والإداري"، وفي المادة 131 على أنه "يرتكز تنظيم وحدات الإدارة المحلية على تطبيق مبدأ لا مركزية السلطات والمسؤوليات، ويبين القانون علاقة هذه الوحدات بالسلطة المركزية واختصاصاتها وإيراداتها المالية والرقابة على أعمالها، كما يبين طريقة تعيين أو انتخاب رؤسائها، وكذلك اختصاصاتهم واختصاصات رؤساء المصالح فيها، ويكون لوحدة الإدارة المحلية مجالس منتخبة انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً".

أما فيما يخص الآليات الانتخابية، فقد حددها قانون الانتخابات العامة، وهو القانون رقم 5 لعام 2014<sup>13</sup>. ومن المفيد الاطلاع على بعض مواد هذا القانون، وهي:

- تتم انتخابات الإدارة المحلية على أساس الدوائر الانتخابية والتي يعتمد عددها على التقسيمات الإدارية لسوريا، وتنتخب كل منطقة عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصص لها. ويحدد

وزير الإدارة المحلية عدد الدوائر الانتخابية لمجالس المحافظات ومدن مراكز المحافظات والمدن التي يزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة، في حين تعد كل من المدن والوحدات الإدارية الأخرى دائرة انتخابية واحدة. ويحدد عدد الأعضاء لمجالس المحافظات والوحدات الإدارية الأخرى بقرار من وزير الإدارة المحلية وفقاً للنسب المحددة في قانون الإدارة المحلية، كما توزع المقاعد في الدوائر المحددة لمجالس المحافظات والمدن المقسمة إلى دوائر بقرار من المحافظ.

- تتكون مجالس الإدارة المحلية من ممثلين عن القطاع (أ) وهو قطاع العمال والفلاحين، والقطاع (ب) وهو قطاع باقي فئات الشعب، على أن تكون نسبة ممثلي القطاع الأول 50 بالمئة على الأقل في المجالس المحلية، ويحدد عدد الأعضاء المخصص لكل قطاع بقرار من وزير الإدارة المحلية بالنسبة لكل دائرة انتخابية<sup>14</sup>.
- تجرى الانتخابات بإشراف اللجنة القضائية العليا للانتخابات والتي تشكل من سبعة أعضاء يسميهم مجلس القضاء الأعلى<sup>15</sup>، وبمعاونة هيئات أخرى منها اللجنة الفرعية التي تحدد المراكز الانتخابية وتشرف على النتائج الواردة منها، ولجنة الترشيح التي تشرف على قبول وفحص طلبات الترشيح، ولجنة مركز الانتخابات والتي تدير المركز الانتخابي وعملية التصويت فيه.
- يمارس السوريون حق الانتخاب بالاقتراع العام والسري والمباشر والمتساوي بصورة حرة وفردية ولا يجوز ممارسة هذا الحق بالوكالة<sup>16</sup>.
- يحق لكل مواطن التقدم بطلب لنقل موطنه الانتخابي -أي المكان الذي يحق له الانتخاب فيه- بشرط إثبات إقامته في المكان الجديد لمدة لا تقل عن عامين<sup>17</sup>.
- يفوز المرشحون الذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات بعد فرزها في جميع المراكز الانتخابية<sup>18</sup>.
- يمكن لوسائل الإعلام والصحافة مراقبة عملية الاقتراع وفرز الأصوات<sup>19</sup>.
- المصادر المشروعة لتمويل الحملات الانتخابية هي المساهمات المالية الخاصة بالمرشحين والدعم المالي من الأحزاب<sup>20</sup>.

فعلياً، ومنذ انتخاب المجالس السابقة نهاية العام 2011 وحتى تاريخ انتخاب المجالس الجديدة عام 2018، لم يلمس السوريون في مناطق سيطرة الحكومة السورية الكثير من التغييرات على مستوى الإدارة المحلية على أرض الواقع، فالانتخابات لم تكن يوماً شفافة بما فيها الكفاية، والمجالس المنتخبة لم تمارس دورها ولم تتحقق اللامركزية المطلوبة والتي وعد بها القانون 107، بل بقيت تلك المجالس مجرد واجهة للسلطة المركزية، وهذه السلطة بدورها استمرت بالتحكم بزماء الأمور على مستوى الإدارات المحلية. كما بقيت آليات تعيين المحافظين هي ذاتها، عن طريق مرسوم من رئيس الجمهورية، وبارتباط كبير وواضح بحزب البعث والسلطات الأمنية، وبذلك بقي المحافظ ممارساً لصلاحياته المطلقة بغض النظر عن المجالس المنتخبة، وامتدعاً بالحصانة ضد المساءلة العامة والملاحقة القانونية، حيث تبقى صلاحيات ملاحقته ومقاضاته فقط بيد مجلس القضاء الأعلى<sup>21</sup> والذي يرأسه رئيس الجمهورية، ولا يمكن إحالة المحافظ إليه إلا بمرسوم جمهوري صادر

15 المواد 8 و10 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.

16 المادة 3 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.

17 المادة 59 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.

18 المادة 77 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.

19 المادة 16 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.

20 المادة 54 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.

21 المادة 56 من القانون 107.

10 الإدارة المحلية في سوريا بين الواقع والأفاق، على موقع مركز دمشق للأبحاث والدراسات، موجود على <https://goo.gl/7gYfLC>، تاريخ النشر 5 تموز 2017، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

11 مازن غربية، ورقة بحثية بعنوان "الانتخابات المحلية في سوريا بمرحلة ما بعد النزاع"، سبق ذكره.

12 نص المرسوم كاملاً من موقع اكتشف سوريا -<http://www.discover-syria.com/news/12028>

13 يمكن الاطلاع على كامل نص القانون من موقع سانا

<https://www.sana.sy/?p=342119>

14 المواد 24 و25 و26 من قانون الانتخابات العامة رقم 5.



من حيث طرق وآليات الترشيح والحملات والبرامج الانتخابية في مختلف المحافظات السورية سواء تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية أو المعارضة أو مناطق الإدارة الذاتية أو التي استعادت الحكومة السيطرة عليها ابتداء من العام 2016، وسندرس عينات من المرشحين سواء المنضوين تحت تيارات حزبية معينة أم المستقلين، رجالاً ونساءً، وأيضاً ممن لم يرغبوا في الترشح أو انسحبوا عقب ترشحهم. المرشحون وآلية الترشح والحملات الانتخابية.

### 3 المرشحون وآلية الترشح والحملات الانتخابية

في 26 تموز/يوليو 2018 بدأت وزارة الإدارة المحلية والبيئة استقبال طلبات الترشح للراغبين في خوض انتخابات الإدارة المحلية<sup>24</sup>، ومع إغلاق إمكانية الترشح في نهاية يوم الأول من آب 2018، وصل عدد المرشحين إلى 41.482 مرشحاً عن 18.478 مقعداً. في حين بلغ عدد المقاعد عام 2011 أي في الدورة الفائزة 17588 مقعداً تنافس عليها 42889 مرشحاً<sup>25</sup>، والزيادة في عدد المقاعد هي نتيجة تحول عدد من القرى إلى بلدات بسبب ارتفاع عدد سكانها.

إلا أن نسبة عدد المرشحين لعدد المقاعد انخفضت من 3.3 عام 2007 إلى 2.4 عام 2011 ومن ثم إلى 2.2 عام 2018، مما يشير لانخفاض عدد المرشحين رغم زيادة عدد المقاعد (الجدول 1).

الدورة الانتخابية	عدد المرشحين	عدد المقاعد	نسبة عدد المرشحين/عدد المقاعد
2018	41482	18478	2.24
2011	42889	17588	2.43
2007	32058	9697	3.30

الجدول 1: عدد المرشحين والمقاعد في آخر ثلاث انتخابات إدارية محلية في سوريا. المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

وبمراجعة نسبة عدد المرشحين لعدد المقاعد في مختلف المحافظات السورية، ووفق أرقام وزارة الإدارة المحلية والبيئة، يتبين أن هذه النسبة تنخفض إلى أقل من 1 في بعض المحافظات مثل دير الزور، في مؤشر آخر لانخفاض عدد المرشحين بالنسبة لعدد المقاعد. وهنا يجب التنويه إلى عدم وجود بيانات واضحة ودقيقة فيما يخص أعداد المرشحين وأعداد المقاعد للدورة الانتخابية قيد الدراسة. لدى مراجعة موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة على شبكة الإنترنت، يتعذر الحصول بشكل واضح وسهل على هذه الأعداد، ويتبين وجود العديد من الأخطاء حيث يمكن ملاحظة نشر أعداد خاصة بمحافظات معينة ومكررة لكن بشكل غير متطابق. على صعيد آخر، أفاد عدد من الصحفيين وضمن لقاءات شخصية بعدم تمكنهم من الحصول على أي جداول واضحة ودقيقة بأعداد المرشحين ونسب توزيعهم على المحافظات، وأيضاً أعداد المرشحين الذكور مقابل

من الرئيس. بمعنى آخر، فإن رئيس الجمهورية هو فقط من يحق له تعيين المحافظين، وإحالتهم إلى مؤسسة قضائية يرأسها هو بنفسه. كما أن نقل الأدوار والصلاحيات من المركز للوحدات المحلية كان مرتبطاً بوضع وتنفيذ الخطة الوطنية اللامركزية من قبل المجلس الأعلى للإدارة المحلية خلال عام ونصف من إصدار القانون، ومهمة هذه الخطة أن تضع رؤية تفصيلية لنقل الصلاحيات من عدد من الوزارات والمؤسسات المركزية إلى المجالس المحلية المنتخبة. لكن في الواقع، لم يشكل هذا المجلس الأعلى ولم يتم تطوير تلك الخطة الوطنية إلى الآن حيث بقيت مجرد حبر على ورق<sup>22</sup>، وبالتالي لم يتم نقل أي صلاحيات جديدة إلى المجالس المحلية، فبقي الوضع على حاله كما كان معمول به مسبقاً في القانون 15 لعام 1971. وضمن هذا السياق، ذكرت جريدة الأيام السورية التي تصدر من دمشق وعلى لسان الخبير في الشأن العام والاقتصادي سامر أبو عمار أن القانون 107 ومفهوم الإدارة اللامركزية لم يطبق إلا بشكل ظاهري بينما ظلت السلطة المركزية هي المتحكمة، واستمر شبح هذه السلطة بالهيمنة على انتخابات الإدارة المحلية<sup>23</sup>. بشكل عام، لم يبذ بأن الحكومة قادرة على تحقيق اللامركزية فعلاً خوفاً من ضعف أو فقد السيطرة على كامل الجغرافيا السورية خاصة في ظل ظروف النزاع وسيطرة فصائل المعارضة على أجزاء واسعة من البلاد.

القانون 107 شكّل ومنذ ظهوره مساحة مشتركة إلى حد كبير

بين المناطق المختلفة التي تحكمها أطراف النزاع في سوريا وهي

بشكل رئيسي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية،

والمناطق التي سيطرت عليها المعارضة، وأيضاً مناطق الإدارة

الذاتية الكردية شمال شرق البلاد

ومن الجدير بالذكر أن القانون 107 قد شكّل ومنذ ظهوره مساحة مشتركة إلى حد كبير بين المناطق المختلفة التي تحكمها أطراف النزاع في سوريا وهي بشكل رئيسي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، والمناطق التي سيطرت عليها المعارضة، وأيضاً مناطق الإدارة الذاتية الكردية شمال شرق البلاد. فقد حظي هذا القانون بتوافق أثناء مفاوضات جنيف حيث يشكل الإقرار باللامركزية جزءاً من هذه المفاوضات، كما أنه لقي قبولاً لدى المعارضة على اعتبار أنه يعطي سلطة أكبر للمجالس المحلية، حيث أصدرت الحكومة السورية المؤقتة لائحة تنفيذية للقانون 107 اعتمدتها الكثير من المجالس المحلية في مناطق المعارضة، مع بعض التعديلات على النص الأصلي. كذلك الأمر في مناطق الإدارة الذاتية الكردية حيث لقي قبولاً رغم وجود اختلاف جوهري فيما يخص موضوع الجيش والأمن واللذين يبيّهما القانون 107 تحت قبضة السلطة المركزية في حين تطالب الإدارة الذاتية بالاستقلال أيضاً في هذا الشأن.

في هذا الجزء سلطنا الضوء على أهم البنود القانونية فيما يتعلق بالإدارة المحلية والانتخابات الخاصة فيها في سوريا. في الجزء التالي سنتحدث عن كل ما يخص المرشحين للانتخابات التي جرت عام 2018، وذلك

<sup>22</sup> على الملأ، الشروط المطلوبة، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على <http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-40/item/6821-2018-09-02-10-48-45>، تاريخ النشر 2 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 10 تشرين الأول 2018.

<sup>23</sup> انتخابات الإدارة المحلية على الأبواب، على موقع جريدة الأيام، موجود على <https://goo.gl/BB9b9g>، تاريخ النشر 22 تموز 2018، تاريخ المعاينة 12 تشرين الأول 2018.

<sup>24</sup> شروط الترشح لعضوية إدارة المجالس المحلية، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على <http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-40/item/6623-2018-07-26-11-33-24>، تاريخ النشر 26 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>25</sup> انتخابات مجالس الإدارة المحلية، على موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، موجود على <http://www.ortas.gov.sy/index.php?p=21&id=84056>، تاريخ النشر 8 كانون الأول 2011، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

المرشحات الإناث. يعطي ذلك مؤشراً حول عدم اكتراث الحكومة السورية بهذه الانتخابات والتعامل معها على أنها مجرد إجراء شكلي ليس أكثر.

### 3.1 من هم المرشحون؟

كما ذكرنا في الفقرة السابقة، ترشح أكثر من 41 ألف شخص لملء مقاعد الإدارة المحلية في مختلف المحافظات السورية، وهذا الرقم يشير إلى عدد الطلبات المقبولة من ضمن أكثر من 49 ألف طلب أعلنت للجنة القضائية العليا عن استلامها عند إغلاق باب الترشيح<sup>26</sup>. النسبة الأكبر (70%) هي لمرشحي حزب البعث والأحزاب المتحالفة معه وعلى رأسها الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي، والنسبة الأقل (30%) هي للمرشحين المستقلين<sup>27</sup>. كما يتوزع المرشحون على فئتين: الفئة أ هي للعمال والفلاحين والفئة ب هي لباقي قطاعات الشعب.

”لن أشرح نفسي ولن أكون جزءاً من عملية محسومة النتائج بشكل مسبق، وكذلك لن أساهم برسم صورة بَرَاقَة عن الحكومة السورية الحالية، فعن أي انتخابات نتحدث والحرب لم تنتهِ بعد؟“<sup>28</sup>

وتم تمديد مهلة استقبال طلبات الترشيح عدة ساعات حتى الساعة الثانية عشر ليلاً من الأول من آب/أغسطس 2018، وهو ما تباينت حول سببه الآراء. فبحسب الإعلام السوري الرسمي تم التمديد بسبب "الإقبال الشديد من قبل المرشحين لتقديم طلباتهم أمام لجان الترشيح في المحافظات"<sup>29</sup>، في حين تحدث ناشطون وإعلاميون عن أن السبب الأساسي هو انخفاض عدد المتقدمين بالطلبات وتغذيتها من قبل الأحزاب بأسماء إضافية. ففي أول ثلاثة أيام من استقبال الطلبات لم يتجاوز عددها 1800 طلب<sup>30</sup>، ووصل العدد في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو إلى 10 آلاف مرشح<sup>31</sup>، ثم قفز خلال يوم واحد إلى أكثر من 40 ألف مرشح، وهو ما أكدته رئيس

اللجنة القضائية العليا للانتخابات في تصريح لجريدة الوطن السورية حيث قال أن "اليوم الأخير للترشح شهد إقبالاً كبيراً<sup>32</sup>". وفي هذا السياق أيضاً أشارت جريدة الأيام إلى أن "الإقبال في اليوم الأول للترشح كان ضعيفاً جداً في محافظة حمص، حيث قام عدد من الأشخاص الموجودين داخل مجالس الإدارة المحلية بنشر أخبار وشائعات تفيد بأن القوائم التي ستنتج في الانتخابات قد وضعت مسبقاً، وأن أسماءهم ستكون ضمن القوائم الناجحة، ما انعكس سلباً على عملية الترشيح، ومن المؤكد أن هذا الأمر سينسحب سلباً على الانتخابات، من حيث إقبال الناخبين على عملية الانتخاب، ليكون الجو العام السائد هو المقاطعة أو عدم المشاركة الفاعلة في الانتخابات"<sup>33</sup>. وقد أكد موقع سنك سوري هذه الفكرة، حيث تحدث عن وجود توجيهات من القيادة القطرية لحزب البعث لكوادر الحزب في سوريا كي يرشحوا أنفسهم خلال الأيام الأخيرة قبل إقفال باب الترشيح، والهدف هو زيادة عدد المرشحين والإيحاء بإقبال السوريين على هذه الانتخابات واهتمامهم بها<sup>34</sup>.

تقارير إعلامية أخرى تحدثت عن إدراج أسماء لمرشحين غير مؤهلين أو مرشحين يعيشون خارج سوريا كما هو الحال في قدسيا بريف دمشق<sup>35</sup> وفي مدينة حماه<sup>36</sup>، وعن وجود بعض المرشحين الذين وجهت إليهم تهم قضائية مثل الرئيس السابق لبلدية جرمانا بريف دمشق<sup>37</sup>، ومرشحين من حملة السلاح ضمن تشكيلات مقاتلة إلى جانب الجيش السوري<sup>38</sup>، وهو ما يندرج أيضاً ضمن محاولات رفع أعداد المرشحين والمشاركين في الانتخابات رغم عدم أهلية عدد منهم لذلك.

من الجدير بالذكر أيضاً أن قانون الانتخابات يحدد السن الأدنى للترشح بـ 25 سنة، ورغم ذلك يندر وجود مرشحين من فئة الشباب، ولعل أهم أسباب ذلك هو سفر كثيرين من الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين 25 و 50 سنة هرباً من الخدمة العسكرية الإلزامية أو الاحتياطية، أو تقصيلهم التزام المنزل والابتعاد عن الحياة العامة للتهرب من احتمال السوق لتلك الخدمة بواسطة الحواجز العسكرية والأمنية، الدائمة والمؤقتة، والمنشرة في مناطق سيطرة الحكومة السورية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سن 25 هو تقريباً سن الانتهاء من الدراسة الجامعية وبالتالي تعذر الاستمرار في تأجيل الخدمة العسكرية. ولا توجد أرقام رسمية عن الفئات العمرية للمرشحين، لكن من الملاحظات الميدانية يتبين ندرة المرشحين الشباب مقارنة بمن هم في سن تجاوز الأربعين عاماً.

<sup>26</sup> 42 ألف طلب ترشح للانتخابات المحلية، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/161287>، تاريخ النشر 2 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>27</sup> ترشيحات الإدارة المحلية بدأت بالذلال وانقلبت لسباق على الترشيح في حماه، على موقع جريدة تشرين، موجود على <http://tishreen.news.sy/?p=198982>، تاريخ النشر 31 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>28</sup> 33 الأيام تواصل استقرار أجواء ما قبل انتخابات الإدارة المحلية، على موقع جريدة الأيام، سبق ذكره.

<sup>29</sup> 34 انتخابات الإدارة المحلية عرس وطني قومي بغياب العريس، على موقع سنك سوري، موجود على <https://goo.gl/H57TSZ>، تاريخ النشر 1 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>30</sup> 35 موقوفون وغير مؤهلون في قائمة الجبهة الوطنية لانتخابات مجلس بلدية قدسيا، على موقع شام تايمز، موجود على <https://goo.gl/VDWPLJ>، تاريخ النشر 10 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>31</sup> 36 سوريا تنتصر وأبناؤها إلى صناديق اقتراع انتخابات مجالس الإدارات المحلية الأحد المقبل، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/166072>، تاريخ النشر 13 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>32</sup> 37 قبل ساعات على التصويت ناخبو جرمانا لا يعرفون المرشحين، على موقع سنك سوري، سبق ذكره.

<sup>33</sup> 38 قائد لواء الباقير مرشح لانتخابات الإدارة المحلية، على موقع سنك سوري، موجود على <https://goo.gl/Vvq5hR>، تاريخ النشر 6 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>34</sup> قائد فوج النيرب يفوز بانتخابات مدينة حلب، على صفحة كتبية الشهيد محمد علي زينو على موقع فيسبوك، موجود على <https://goo.gl/sZ5YFa>، تاريخ النشر 18 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>26</sup> انتخابات الإدارة المحلية أكثر من 49 ألف طلب ترشيح، على موقع البعث ميديا، موجود على <https://goo.gl/AfGyaE>، تاريخ النشر 2 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>27</sup> قيادة البعث تحدد حصة قوائمها في المجالس المحلية القادمة، على موقع سنك سوري، موجود على <https://goo.gl/teKWqP>، تاريخ النشر 30 آب 2018، تاريخ المعاينة 12 تشرين الأول 2018.

<sup>28</sup> 30 بالمئة حصة المستقلين من قائمة الإدارة المحلية و 70 بالمئة لأحزاب الوحدة الوطنية، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على <http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-40/item/6825-30-70>، تاريخ النشر 2 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>29</sup> 28 من مقابلة مع ناشطة في مجال العمل النسوي والحقوقي في دمشق

<sup>30</sup> 29 تمديد قبول طلبات الترشيح لانتخابات مجالس الإدارة المحلية، على موقع جريدة تشرين، موجود على <http://tishreen.news.sy/?p=199716>، تاريخ النشر 1 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>31</sup> 30 1800 طلب ترشح للانتخابات في الأيام الثلاثة الأولى، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/160452>، تاريخ النشر 29 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>32</sup> 31 فقط عشرة آلاف مرشح لانتخابات الإدارة المحلية قبل يوم واحد من إغلاق باب الترشيح، على موقع داماس بوست، موجود على <https://goo.gl/wXJYnC>، تاريخ النشر 31 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>33</sup> ما زال الإقبال ضعيفاً على الترشيح للانتخابات المحلية في طرطوس، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/160662>، تاريخ النشر 30 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

### 3.1.1 المرشحون عن الأحزاب

جرت العادة في سوريا على أن تصدر أسماء المرشحين المتحالفين في الانتخابات المحلية أو التشريعية ضمن قوائم انتخابية، ويطلق على قائمة الجبهة الوطنية التقدمية اسم "قائمة الجبهة" وفي الانتخابات قيد الدراسة تغير هذا الاسم ليصبح "قائمة الوحدة الوطنية". وكثيراً ما تكون هذه القوائم مغلقة، أي أنه يحق للناخبين اختيار القائمة ككل دون إمكانية اختيار أسماء معينة فقط من ضمنها أو إضافة أسماء أخرى، وأحياناً تتاح للناخبين فرصة إضافة بعض الأسماء للقائمة المحددة مسبقاً ضمن بعض الخانات الفارغة التي لا تحتوي على أسماء مكتوبة بشكل مسبق. وقد اعتاد السوريون على أن تكون قوائم الجبهة الوطنية التقدمية هي الفائزة بأي انتخابات سواء كانت تشريعية أم محلية، فالانتخابات بالنسبة لهم هي إجراء شكلي لا أكثر. وفي الانتخابات قيد الدراسة، استمر العمل بمبدأ القوائم الترشيحية المغلقة والتي اقتصر على مرشحي الوحدة الوطنية، في حين احتوت قوائم أخرى على مرشحين مستقلين أو أتاحت الفرصة لإضافة أسماء أخرى. وحتى ضمن قوائم الوحدة الوطنية، بقيت حصة الأسد لمرشحي حزب البعث، وهو ما أورده موقع سناك سوري في تقاريره، حيث أشار إلى وجود قوائم مغلقة، وإعطاء حزب البعث حصة قليلة جداً لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية<sup>39</sup>، وأيضاً وجود قوائم غير مكتملة حتى قبل الانتخابات بيوم واحد فقط لعدم وجود مرشحين مستقلين كافيين<sup>40</sup>.

عثمان، ورئيس المكتب السياسي في الحزب السوري القومي الاجتماعي المنصوي في الجبهة صفوان سلمان<sup>43</sup>. لكن، ووفق عدد من المقابلات الشخصية مع مرشحي تلك الأحزاب، لم تكن حالة الرضا تلك بادية بشكل واضح. تحدث أحد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي بغضب عن "آليات الترشيح والتي لا زالت خاضعة للفساد والرشاوى، فمن يدفع أكثر يتمكن من الوصول لقوائم الجبهة الوطنية التقدمية طمعاً بمكاسب لاحقة عقب الانتخابات"، في حين أشار أحد أعضاء الحزب الشيعي إلى "استمرار تحكم الوسائط والمحسوبيات في عملية الترشيح، وهو ما يقصي الكثير من الأسماء الراغبة فعلاً بالوصول للمجالس المحلية أملاً بخدمة مناطقها"<sup>44</sup>.

لا زالت آليات الترشيح خاضعة للفساد والرشاوى، فمن يدفع

أكثر يتمكن من الوصول لقوائم الجبهة الوطنية التقدمية طمعاً

بمكاسب لاحقة عقب الانتخابات

ومن جهة أخرى، من المهم النظر لموقف بعض الأطراف التي تحسب على أنها معارضة داخلية أو أحزاب مستقلة عن الجبهة الوطنية التقدمية أو من الفاعلين في المجتمع المدني داخل مناطق سيطرة الحكومة السورية، وهي مواقف ركزت عليها العديد من وسائل الإعلام السورية المحلية بهدف تصدير انتخابات الإدارة المحلية على أنها فعل سياسي يجري في مناخ ديمقراطي صحي، وفيه حضور واضح للمجتمع المدني وللتعددية السياسية، والترويج للاستقرار السياسي في البلاد وجاهزيتها لهذه الانتخابات والتي لم تكن معطلة في دورتها السابقة سوى بسبب "الحرب على الإرهاب".

أول هذه المواقف سجلها حزب الشباب السوري الذي ترأسه بروين إبراهيم، والذي أعلن في شهر آب/أغسطس دخوله في العملية الانتخابية<sup>45</sup>، ثم ما لبث أن انسحب منها، وأعلنت رئيسته بأنها سترسل رسالة لرئيس الجمهورية للاعتراض على عملية الانتخابات التي تحولت إلى مجرد تعيين<sup>46</sup>. بدورها أكدت رئيسة حزب سوريا الوطن مجد نيازي بأنها غير مهتمة بمتابعة مجريات الانتخابات فهي بالنسبة لها مجرد مظاهر احتفالية دون تأثير فعلي على أرض الواقع<sup>47</sup>.

وعلى العكس أشارت بعض الشخصيات التي تصنف ضمن الإعلام السوري المحلي بأنها من ضمن الأصوات الناقدة ضمن الداخل السوري مثل ديانا جبور الإعلامية ورئيسة مجلس إدارة جمعية "تاء مبسوطه" الثقافية إلى أن "أحد أسباب الأزمة هو عدم انخراط الناس في العمل العام، والانخراط في اختبار [انتخابات الإدارة المحلية] سيضيف لنا ولوطننا رصيداً إيجابياً"، كما ورد في جريدة الوطن التي تصدر في دمشق. الجريدة نفسها نقلت عن أنس جودة رئيس حركة البناء الوطني بأن توقيت

هذه المشاكل [في عملية الانتخابات] تستدعي أن يكون

المجتمع المدني حاضراً ليشكل صمام أمان ورقيب على ما

سيحدث في المستقبل<sup>41</sup>.

وفيما يخص قوائم حزب البعث، من المهم النظر إلى قانون أصدرته القيادة القطرية للحزب في الخامس عشر من أغسطس/آب 2018، والذي حدد معايير اختيار المرشحين لانتخابات الإدارة المحلية ضمن قوائمها، ومنها الانتماء الوطني ويقصد بذلك الموقف من النزاع وأطرافه في سوريا، والصدق والنزاهة والإخلاص، وكأنه مؤشر لاستثناء أي من معارضي نظام الحكم في البلاد من الترشح للانتخابات وقطع الطريق عليهم بشكل نهائي. وأرسلت القيادة القطرية نسخة من هذا القرار لوزارة الإدارة المحلية والبيئة، في مؤشر على مدى استمرار سيطرة حزب البعث على مفاصل الحكم<sup>42</sup>.

أما بالنسبة للأحزاب المشاركة إلى جانب حزب البعث في قوائم الوحدة الوطنية، ووفق تقارير إعلامية رسمية، فقد أبدى معظمها رضا نسبياً عن تمثيلها في تلك القوائم، وذلك كما نقلت جريدة الوطن عن الأمين العام للحزب الشيعي السوري الموحد حنين نمر، والأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي صفوان قدسي، والأمين العام لحزب العهد غسان

<sup>39</sup> البعث يعلن قائمة اللائحة، أحزاب الجبهة والمرأة نالوا من الجمل أذنه، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/aAAbXZ>، تاريخ النشر 9 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>40</sup> البعث يعطي حلفاءه مقعداً واحداً في قائمة السويديا التي وصفت بالذكورية، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/CVWu43>، تاريخ النشر 8 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>41</sup> قبل ساعات على التصويت ناخبو جرمانا لا يعرفون المرشحين، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/GP7JZx>، تاريخ النشر 15 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>42</sup> معارضة الداخل: الانتخابات دليل على التعافي ورصيد إيجابي إضافي، al-Watan، website: <http://alwatan.sy/archives/159527>، date of publication July 22, 2018, last accessed October 18, 2018.

<sup>43</sup> متجاوزة الدستور قيادة البعث تضع أسساً لاختيار أعضاء المجالس المحلية وترسلها إلى وزير الإدارة المحلية، على موقع سناك سوري، موجود على

<sup>44</sup> سوري، سابق ذكره.

<sup>45</sup> سوري، سابق ذكره.

<sup>46</sup> سوري، سابق ذكره.

<sup>47</sup> سوري، سابق ذكره.

الانتخابات هو "دليل تعافي" لكنه أشار في الوقت ذاته لوجود مشاكل أساسية في العملية الانتخابية تتمثل في "سيطرة القوى التقليدية وقدره حزب البعث على التحكم بالانتخابات، والقوائم المغلقة، والفساد المتحالف مع الإدارات في مواضيع إعادة الإعمار والاستثمارات القادمة، مما يستدعي أن يكون المجتمع المدني حاضراً ليشكل صمام أمان ورقيب على ما سيحدث في المستقبل"<sup>48</sup>.

استمرار تحكم الوسائط والمحسوبيات في عملية الترشح،

وهو ما يقصي الكثير من الأسماء الراغبة فعلاً بالوصول للمجالس

المحلية أملاً بخدمة مناطقها<sup>49</sup>

### 3.1.2 المرشحون المستقلون

أما فيما يخص المرشحين المستقلين، ومن خلال الملاحظات الميدانية وبعض المقابلات، فمن الممكن تصنيفهم ضمن عدة فئات:

- مرشحون مؤمنون بقدرتهم على التغيير، وهم على الأغلب من خلفية انخرطت خلال السنوات السابقة في بعض الأعمال المدنية للإغاثة والدعم النفسي والتعليم وغيرها، لكنه كانوا مجرد حالات فردية لم تستطع التكتل ضمن مجموعة واحدة أو إحداث أي اختراق ضمن قوائم الوحدة الوطنية وحتى قوائم المستقلين الآخرين. ضمن هذا السياق قال أحد المرشحين: "كلي أمل بأن أتمكن من النجاح وتنفيذ برنامجي الانتخابي والذي ينضوي على خدمة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني. رغم ذلك لا يمكنني إخفاء حالة التخوف من ألا يُسمح لنا، نحن المرشحون المستقلون، بأن نتخذ أي قرار فعال في مواجهة مرشحي الجبهة الوطنية التقدمية واستمرار تحكمهم بكافة مفاصل الدولة".

- مرشحون رجال أعمال أو مدفوعين من قبل رجال أعمال أو شركات للترشح، وهنا تبرز أهمية المكاسب التي ينتظرون الحصول عليها في حال الفوز، حيث يمنح قانون الإدارة المحلية رقم 107 المجالس المحلية سلطات في مجال الاستثمار الاقتصادي والمالي والعمراني<sup>50</sup>، وهو ما يشكل بالنسبة لتلك الشركات أو رجال الأعمال نقطة ارتكاز مستقبلية لأية استثمارات مرتقبة، خاصة في مجال إعادة الإعمار.

<sup>48</sup> معارضة الداخل: الانتخابات دليل على التعافي ورصيد إيجابي إضافي، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/159527>، تاريخ النشر 22 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>49</sup> مقابلات شخصية لمعدة التقرير مع بعض أعضاء أحزاب الجبهة في دمشق.

<sup>50</sup> المادة 2 من القانون 107: إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشاريع الخاصة بها بكفاءة وفعالية من خلال تعديل مستويات الوحدات الإدارية وتحديد هيكليتها المحلية بما يتماشى مع الوظيفة الأساسية لها وإضافة عدد من الوظائف النوعية فيها وجعل الوحدات الإدارية في كل المستويات مسؤولة مباشرة عن الخدمات والاقتصاد والثقافة وكافة الشؤون التي تهم المواطنين في هذه الوحدات بحيث تقتصر مهمة السلطات المركزية على التخطيط والتشريع والتنظيم وإدخال أساليب التقنية الحديثة وتنفيذ المشروعات الكبرى التي تعجز عن تنفيذها الوحدات الإدارية.

تطبيق لامركزية السلطات والمسؤوليات وتركيزها في أيدي فئات الشعب تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية الذي يجعل الشعب مصدر كل سلطة وذلك من خلال توسيع وتحديد واضح وغير مزدوج لسلطات وصلاحيات مجالس الوحدات الإدارية لتمكينها من تأدية اختصاصاتها ومهامها في تطوير الوحدة الإدارية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً. المادة رقم 34 من القانون 107: لمجلس المحافظة إقرار تمويل مشاريع استثمارية تنموية ذات مردود بما لا يتجاوز 25 بالمئة من الموازنة المستقلة لصالح المحافظة. المادة 60 من القانون 107: يقوم مجلس المدينة أو البلدة أو البلدية بوضع الخطط ومتابعة تنفيذها لضمان التنمية المتوازنة والمستدامة في الوحدة المحلية وله في سبيل ذلك متابعة وإقرار المخططات التنظيمية وفق القوانين والأنظمة.

- مرشحون مدفوعون بانتماء طائفي أو مناطقي معين، كبعض المرشحين عن أحياء في دمشق القديمة، والذين اندفعوا أو تم دفعهم للترشح طمعاً بمكاسب معينة لمنطقتهم أو حيهم، والذي ينتمون إليه غالباً على أساس طائفي. في إحدى المقابلات، أفاد أحد سكان حي الشاغور "بترشح أشخاص غير مؤهلين على الإطلاق لتمثيل حي الشاغور والأحياء المجاورة مثل حي الأمين وحي القيمرية في مجالس الإدارة المحلية. بعضهم لم يكمل حتى تعليمه الثانوي، لكنهم دُفعوا للترشح من سكان وجهاء الأحياء، بهدف تمثيل طوائف معينة ضمن المجالس وضمان وصول صوت أفراد هذه الطوائف على حد زعمهم".

وفي هذا السياق وضمن سابقة نادرة، أورد موقع سناك سوري عن تشكيل المستقلين في طرطوس تحالفاً انتخابياً ضمن قائمة أطلقوا عليها اسم "الوفاء لطرطوس"، والتي خاضت الانتخابات ضد قائمة الوحدة الوطنية رغم أن عدد المتحالفين فيها قليل أمام عدد المقاعد المتاحة لمجلس مدينة طرطوس (6 مقابل 27)<sup>51</sup>، وتم فيما بعد الإعلان عن نجاح هذه القائمة في الانتخابات<sup>52</sup>.

يمنح قانون الإدارة المحلية رقم 107 المجالس المحلية

سلطات في مجال الاستثمار الاقتصادي والمالي والعمراني، وهو

ما يشكل بالنسبة لتلك الشركات أو رجال الأعمال

نقطة ارتكاز مستقبلية لأية استثمارات مرتقبة، خاصة في مجال

إعادة الإعمار

### 3.1.3 الانسحابات وعدم الترشح

شهدت عملية الترشح عدة انسحابات لطلبات الترشح، بعضها كان جماعياً كما حدث في الحسكة والقامشلي التي انسحب منها أكثر من 100 مرشح على خلفية اعتقالات طالبت مرشحين من قبل القوى الأمنية التابعة للإدارة الذاتية والتي ترفض إجراء انتخابات تابعة للحكومة السورية في مناطق نفوذها<sup>53</sup>. وترددت أنباء عن انسحاب مرشحي مفوضية<sup>54</sup> السويداء التابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي من الانتخابات "رداً على ما قام به

المادة 61 من القانون 107: يتولى مجلس المدينة أو البلدة أو البلدية اتخاذ جميع القرارات والتدابير اللازمة لممارسة اختصاصات الوزارة أو الإدارة أو المؤسسة المركزية التي تم نقل اختصاصاتها إلى الوحدة الإدارية بموجب الخطة الوطنية للامركزية، ومنها: إحداث وتمويل شركات ذات مردود اقتصادي للوحدة الإدارية وفق أحكام القوانين والأنظمة النافذة ومنح الاستثمارات الخاصة في المدينة أو البلدة.

<sup>51</sup> مستقلون في طرطوس يشكلون تحالفاً لخوض الانتخابات، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/bzHc41>، تاريخ النشر 15 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>52</sup> الإعلان عن نجاح قائمة الوفاء لطرطوس في انتخابات الإدارة المحلية على صفحة محلية على موقع فيسبوك

[https://m.facebook.com/story.php?story\\_fbid=241783323152966&id=124610534870246](https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=241783323152966&id=124610534870246)

<sup>53</sup> الحسكة انسحابات بالجملة من انتخابات الإدارة المحلية، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/q9ZzV2>، تاريخ النشر 5 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

الإدارة الذاتية تقاطع الانتخابات المحلية للنظام، على موقع جرف نيوز، موجود على <http://jorfnews.com/portal/?p=15909>، تاريخ النشر 2 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>54</sup> وفق دستور الحزب السوري القومي الاجتماعي وقوانينه، يقسم الحزب إلى مناطق إدارية تحدد براسم يصدرها رئيس الحزب وتسمى "منفذيات".



القادم للبلدية، وهذا قبل أن يتم فتح باب الترشح للانتخابات. نحن لسنا من أصحاب الملايين كي نترشح<sup>59</sup>.

كذلك، نقل موقع سناك سوري عن عدد من الإعلاميين مقاطعتهم الانتخابات بشكل كلي وانسحاب بعضهم من هذا السياق بعد إعلان حزب البعث عن قوائم الوحدة الوطنية الخاصة به، وذلك لأسباب عديدة منها إغلاق القوائم ومنع إضافة أسماء جديدة، أو رفض طلبات ترشح البعض، أو استمرار التعامل بنفس العقلية التي تعتمد على المحسوبيات والوساطات<sup>60</sup>.

أيضاً تحدثت جريدة الأخبار اللبنانية عن "تقبل بعض المرشحين التهاني فور ورود أسمائهم في قوائم الوحدة الوطنية التي تضم مرشحين من حزب البعث وأحزاب أخرى متحالفة معه"<sup>61</sup>.

### 3.1.4 المرشحات النساء

بمراجعة عدد من القوائم الانتخابية وأيضاً أعداد المرشحين التي تم نشرها على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، ومع عدم توافر بيانات كاملة بنسب المرشحات النساء من وزارة الإدارة المحلية والبيئة أو اللجنة القضائية العليا للانتخابات، تتبين نسبة المشاركة الضعيفة للنساء في الترشح لانتخابات الإدارة المحلية<sup>62</sup>، ومن الجدير ملاحظة عدم تضمن القانون 107 الخاص بالإدارة المحلية أو القانون 5 الخاص بالانتخابات العامة أي إشارة لتخصيص نسبة معينة من المقاعد -كوتا- للنساء.

في إحدى المقابلات مع واحدة من المرشحات عن محافظة السويداء، تحدثت المرشحة عن دوافعها للترشح والمتمثلة في "تغيير الصورة النمطية عن المرأة القادرة على الانخراط في العمل السياسي والشأن العام، وألا تنحصر أدوارها في المهام المنزلية أو في مهن معينة دوناً عن غيرها. أريد أن أثبت بأن المرأة قادرة على العمل في جميع المجالات وبجودة عالية، كما أريد أن نبث عن مفهوم الكوتا وعن تمثيل المرأة بعدد معين من المقاعد بغض النظر عن الأداء. ورغم ذلك لا أخفي تخوفي من ألا نكون، نحن النساء، أصحاب القرار في المجالس القادمة مع ضعف تمثيلنا وقلة عدد المرشحات بشكل كبير". مرشحة أخرى من القلمون عبرت أثناء المقابلة عن طموحها للوصول لأماكن صنع القرار إلى جانب الرجل، وأملها بأن تكون قادرة، بالتعاون مع الأعضاء الرجال، من تفعيل الكثير من الخدمات في منطقتها. ونورد فيما يلي بعض الأمثلة عن نسب مشاركة النساء المرشحات للانتخابات<sup>63</sup>:

فرع السويداء لحزب البعث العربي الاشتراكي من إقصاء وتهميش للأحزاب الحليفة والقوى الوطنية من أبناء المحافظة عموماً وللحزب السوري القومي الاجتماعي خصوصاً<sup>55</sup>، وهو ما نفتحه المنفذية في اليوم التالي<sup>56</sup>.

إضافة لذلك، تم رصد عدة انسحابات فردية خلال الأيام السابقة للانتخابات، وكان السبب بحسب المرشحين المنسحبين "استمرار نفس العقلية القديمة خاصة عقليات كوادر وقيادات حزب البعث العربي الاشتراكي بالتحكم بالانتخابات"، أو "فقدان الأمل من القدرة على إحداث أي اختراق في قوائم حزب البعث أو أي تغيير بعد الانتخابات"<sup>57</sup>. في إحدى المقابلات تحدثت واحدة من المرشحات المنسحبات ضمن مدينة دمشق عن ذلك بالقول: "رغبت بالترشح بشكل مستقل رغبة بخدمة منطقتي، لكنني لم أستطع مجابهة التكتلات في قوائم الوحدة الوطنية. بعد تقديمي طلب الترشح بعدة أيام قررت سحبه تجنباً لأي مشاكل محتملة".

أما عن أسباب عدم الترشح، فقد عبر البعض ممن يعملون في الشأن العام عن تردددهم أو عدم رغبتهم في الترشح، ومن أسباب ذلك<sup>58</sup>:

- فقدان الأمل من تغيير عقلية البعث والاعتقاد بأن النتائج المحسومة سلفاً. أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عبر عن ذلك بالقول: "نعم أنا مهتم بالتغيير وأعتقد أن قانون الإدارة المحلية رقم 107 يمثل فرصة كبيرة لتطوير العمل الإداري في سوريا، وأعتقد أيضاً بأنني قادر على تحقيق بعض التغيير في منطقتي وهي القلمون بريف دمشق، لكنني أرفض بشكل تام الترشح في ظل الظروف الحالية واستمرار تحكم حزب البعث بالانتخابات وغيرها من شؤون الحكم. أفضل الانتظار ربما حتى الدورة الانتخابية القادمة على أمل حدوث تغييرات جذرية في هذا الشأن".
- الترشح كمستقل يتطلب ميزانية كبيرة لتغطية نفقات الحملة الانتخابية والقدرة على مواجهة قوائم الجبهة الوطنية والتي تحظى بدعم كبير من حزب البعث بشكل أساسي.

عدم الرغبة بالانخراط في أي عمل سياسي في الوقت الحالي وبوجود الحكومة الحالية وفي ظل عدم التوصل لأي حل سياسي للنزاع في سوريا. في هذا السياق عبرت إحدى الفاعلات في مجال المجتمع المدني والمقيمة في دمشق عن اهتمامها بانتخابات الإدارة المحلية، وفي نفس الوقت رفضها للترشح ما لم يتم التوصل لحل سياسي نهائي في سوريا: "لا يمكن أن ألوث اسمي بوجود الحكومة الحالية والتي ساهمت بشكل أو بآخر باستمرار الصراع الدامي في البلاد. ولا أمل كبيراً لدي بتغيير المعادلة في المستقبل القريب، ولذلك أفضل أن أستمّر بالعمل المدني بعيداً عن أي انتماء حكومي أو سياسي".

وفي هذا السياق، نقلت جريدة الأيام السورية عن أحد أعضاء لجان المصالحة في ريف دمشق قوله: "في منطقتنا لن نقوم بالترشح لعدة أسباب، أبرزها أن رئيس البلدية الحالي يخبرنا بأنه هو من سيكون الرئيس

<sup>59</sup> الأيام تواصل استقراء أجواء ما قبل انتخابات الإدارة المحلية، على موقع جريدة الأيام، موجود على <https://goo.gl/eT8dCS>، تاريخ النشر 29 تموز 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>60</sup> صحفيون ينتقدون مسار الانتخابات: سنضع ورقة بيضاء، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/wm1vAJ>، تاريخ النشر 11 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>61</sup> تعيينات الإدارة المحلية احتكار سياسي وبرود شعبي، على موقع جريدة الأخبار، موجود على <https://al-akhbar.com/Syria/257898>، تاريخ النشر 14 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 12 تشرين الأول 2018.

<sup>62</sup> من المفيد مراجعة هذه المادة على موقع سناك سوري: انخفاض عدد المرشحات السوريات انعكاس لواقع مجتمعي كرسسته السلطة، موجودة على <https://goo.gl/n3UMro>، تاريخ النشر 21 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>63</sup> تم جمع هذه الأرقام من تقارير صحفية مختلفة، ومن بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة واللجنة العليا للانتخابات، ومن خلال اللافتات المنتشرة في الطرق العامة.

<sup>55</sup> من بيان انسحاب مرشحي الحزب السوري القومي الاجتماعي من انتخابات الإدارة المحلية في محافظة السويداء، على صفحة شبكة أخبار السويداء على موقع فيسبوك، موجود على <https://goo.gl/byzypuk>، تاريخ النشر 11 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 7 تشرين الأول 2018.

<sup>56</sup> يرجى مراجعة التقارير الإعلامية التالية:  
في سابقة تاريخية حزب جبهوي ينسحب من الانتخابات، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/HJeDhY>، تاريخ النشر 11 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

الحزب السوري القومي الاجتماعي ينفي انسحاب مرشحي الحزب في محافظة السويداء، على موقع شبكة أخبار السويداء، موجود على <https://www.swaidasnn.com/2018/09/87698-12.html>، تاريخ النشر 12 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>57</sup> مقابلات مع عدد ممن رشحوا أنفسهم ثم انسحبوا من العملية الانتخابية.  
<sup>58</sup> مقابلات مع عدد من الأشخاص المهتمين بالشأن العام في دمشق.

### 3.2 الحملات والبرامج الانتخابية

لم تبدُ البرامج الانتخابية لأغلبية المرشحين واضحة. معظم مرشحي قوائم الوحدة الوطنية لم يضعوا برامج انتخابية أو لم ينشروها بشكل واضح على الملأ. مرشحون آخرون، ومعظمهم من المستقلين غير المنتمين لقائمة الوحدة، اهتموا بنشر برامجهم الانتخابية على مواقع التواصل الاجتماعي<sup>66</sup>.

معظم الأشخاص ممن يحق لهم الاقتراع لم يطلعوا أبداً على أي برنامج انتخابي لأي مرشح

بعض البرامج التي تم رصدها كانت عبارة عن مجرد شعارات دون خطوات واضحة وملموسة، من قبيل "تفعيل دور المجلس المحلي احتراماً لدماء الشهداء وتضحيات الجيش السوري"، "احترام المبادئ الدستورية والمساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات"، "الإدارة المحلية هي سبيلنا لحرر المؤامرة على سوريا". برامج أخرى تحدثت بشكل واضح عن تحسين الواقع الخدمي في المناطق المستهدفة، وتفعيل عدد من المشاريع التنموية، وتقوية دور المجتمع المدني.

ومن خلال عدد من المقابلات مع أشخاص يعيشون ضمن محافظات مختلفة، تبين بأن معظم الأشخاص ممن يحق لهم الاقتراع لم يطلعوا أبداً على أي برنامج انتخابي لأي مرشح، ولا يعلمون أين يمكن العثور عليها، ولا يهتمون ببذل الجهد للاطلاع عليها حيث أن النتائج محسومة سلفاً بالنسبة لهم. عبّر أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن ذلك بقوله: "حاولت خلال الأسبوع السابق للانتخابات أن أعثر على أي برنامج انتخابي لأي مرشح لكنني فشلت تماماً. كيف لنا أن ننتخب، في حال رغبتنا

- إحدى مرشحات حلب تصرّح لجريدة الأيام السورية بأن التمثيل النسوي في قوائم حلب لم يتجاوز 3 بالمئة، مع وجود سيدة واحدة في كل ريف حلب ضمن تلك القوائم<sup>64</sup>.
- نسبة المرشحات في حماه 7.8% وفي درعا 7.4%.
- خلت قوائم مجلس محافظة اللاذقية -دائرة المنطقة - من أي حضور نسائي، بالإضافة إلى شغل 7 مقاعد في قائمة مجلس مدينة اللاذقية من أصل 50 مقعد، بنسبة 14%<sup>65</sup>.
- قوائم جبلة: 5 نساء من أصل 52 مرشح، بنسبة 9,6%.
- قوائم شهباء بمحافظة السويداء: 5 نساء من 219 مرشح، بنسبة 2,3%.
- قوائم القلمون: 43 امرأة من 328 مرشح، بنسبة 12,8%.
- الدائرة الثانية في دمشق: 2 نساء من 16 مرشح، بنسبة 12,5%.
- دائرة قدسيا في ريف دمشق، قائمة الوحدة الوطنية: 2 نساء من 7 مرشحين، بنسبة 28,6%.
- مجلس مدينة ضاحية قدسيا في ريف دمشق، قائمة الوحدة الوطنية: 5 نساء من 26 مرشح، بنسبة 19%.
- الدائرة الخامسة في محافظة دمشق: لا يوجد أي امرأة ضمن 30 مرشح.

وفي هذا السياق، أشار عدد من المسؤولين في وزارة الإدارة المحلية خلال أحاديث صحفية مع بعض الصحفيين المحليين إلى أن نسبة مشاركة النساء لا تتجاوز تقديرياً 15% في كامل القوائم. لكن، من الملاحظ في الأمثلة السابقة بأن النسبة في أحسن الأحوال لا تتجاوز 8 بالمئة، وهي أقل بكثير من النسبة التي ترغب وزارة الإدارة المحلية بالتصريح عنها بشكل رسمي لوسائل الإعلام، مما يدل على حرص الحكومة السورية على رسم صورة إعلامية مغايرة للواقع، تبدو فيها المرأة السورية وكأنها مشاركة حقيقية في العملية السياسية في البلاد، وهو ما يخدم أيضاً المقارنات الدائمة التي يقوم بها الإعلام السوري مع المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية، حيث يغيب حضور المرأة عن الحياة العامة نتيجة الحكم الإسلامي المتشدد في تلك المناطق.



لصورة 2- صورة لإحدى المرشحات في دمشق - تصوير مريم يوسف

<sup>66</sup> نموذج: البرنامج الانتخابي للمرشحة مياس الخوري من دير عطية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك  
<https://www.facebook.com/296496841142595/photos/a.301863203939292/30353230439046/?type=3&theater>

<sup>64</sup> انتخابات مجالس الإدارة المحلية لا تغيير في الهذنية أو التطبيق، على موقع جريدة الأيام، موجود على <https://goo.gl/96xL33> تاريخ النشر 9 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 218 تشرين الأول 2018.  
<sup>65</sup> البعث يعلن قائمة اللاذقية، على موقع سناك سوري، سبق ذكره.

بالانتخاب، دون أن نعرف من سننتخب ولماذا؟<sup>67</sup>

أما عن شعارات الحملات فقد تنوعت، وتم رصد بعضها وهي على النحو التالي:

- صوت الشباب النابض
- صوتك.. اهتمامك
- إيد بايد نيني سوريا من جديد
- رح نعمرها
- نعمل على تحسين خدمات البنية التحتية
- نسعى إلى تأهيل منطقتي القدم والميدان تأهيلاً حضارياً
- إلى أهلي وأحبائي بكم نكبر
- معاً من أجل عاصمة الياستين
- نعمل على تأمين متطلبات إعادة الإعمار والتنظيم العمراني

كما تم رصد بعض الخيم الانتخابية في مواقع محدودة في عدد من المدن والبلدات، والخيمة الانتخابية هي إحدى الوسائل الدعائية للمرشح، والتي يسعى من خلالها للتواصل مع الناخبين والتقرب منهم، عن طريق تعريفهم بنفسه وبرنامجه الانتخابي رغبةً بجذبهم لانتخابه. تنصب الخيمة الانتخابية عادة في موقع عام وتوضع فيها صور المرشحين وإعلاناتهم الانتخابية وتقدم فيها بعض أنواع المشروبات، ويمكن لمن يشاء من الناس الدخول إليها والتحدث إلى المرشحين والتعرف إليهم عن قرب. جميع الخيم التي تم رصدها كانت لمرشحي قائمة الوحدة الوطنية، مع وجود بعض المستقلين المشاركين فيها. ولدى سؤال أحد المرشحين الموجودين ضمن إحدى هذه الخيم، أفاد بأن تمويل الخيمة هو من المرشحين بشكل شخصي ولا علاقة لأي حزب أو رجل أعمال بذلك. وأفاد أحد الصحفيين ضمن نفس الخيمة بأن المرشحين المستقلين يدفعون مبالغ مالية كبيرة لقاء وضع صورهم ضمن هذه الخيم كنوع من الدعاية الانتخابية لهم.

### 3.3 مناطق المصالحات أو الاتفاقيات المحلية

من المهم النظر للمناطق المختلفة التي استعادت الحكومة السورية السيطرة عليها بعد سنوات من سيطرة المعارضة، وتشمل هذه المناطق بشكل أساسي محيط دمشق الشرقي والغربي والجنوبي متمثلاً في داريا والمعضمية، وأحياء برزة والقابون وتشرين، والغوطة الشرقية، وسهل الزبداني، ووادي بردى، والثل، وقنيسيا والهامة، وبلدا وبيلا وبيت سحم والقدم والحجر الأسود ومخيم اليرموك؛ وأحياء حلب الشرقية، ومناطق ضمن حمص وريفها وسط البلاد، ومساكن واسعة في محافظة درعا جنوب البلاد.

عاشت هذه المناطق لفترات امتدت حتى ست سنوات خارج سيطرة الحكومة السورية، حيث كانت معاكلة للمعارضة المسلحة، وشهدت تجارب من الحكم الإداري الذاتي ووجود مجالس محلية يتم انتخابها أو اختيارها، وتعمل بغالبيتها تحت إدارة الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً تحت سلطة الفصائل المسلحة والسلطات الدينية الموجودة، كما عاشت سنوات من الحصار والعمليات العسكرية مختلفة الشدة، في محاولة لاستعادة السيطرة عليها من قبل النظام السوري وحلفائه. وقد تفاوت أداء المجالس المحلية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية وقدرتها على تلبية حاجات السكان ضمن نطاق مناطقها

أما الحملات الانتخابية فقد بدت خجولة للغاية ومقتصرة على بعض مراكز المدن، كما أنها لم تبدأ سوى قبل الانتخابات ببضعة أيام<sup>67</sup>، ما طرح تساؤلاً حول جدية الانتخابات وعدم كونها مجرد انتخابات شكلية هدفها تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية معينة. وقبل موعد الانتخابات بعشرين يوماً، لم تشهد شوارع المدن والبلدات السورية أي إعلان عن الانتخابات، واقتصرت الترويج على بعض الصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي<sup>68</sup>. وبدأت الحملات تظهر بشكل أكبر قبل حوالي أسبوعين من موعد الانتخابات، واستمرت بشكل محدود إلى حين يوم الانتخابات<sup>69</sup>.

وبالنظر إلى عينة من اللافتات والصور المنتشرة في إطار الحملات الانتخابية، فهي إما لقوائم الوحدة الوطنية، أو لمستقلين وقوائم مستقلة يبتين بأن تمويلها ذاتي وهو على الأغلب متواضع، أو أن تمويلها هم من أصدقاء وعائلات المرشحين، أو من رجال أعمال أو شركات تقف وراء ترشيح بعض الأشخاص لأنفسهم، وكمثال على ذلك مؤلت شركة "خيتي" القابضة حملة المرشح "رفيق حمحم" عن منطقة الصالحية وتوابعها في محافظة دمشق، والشركة تأسست في شهر يونيو/حزيران عام 2018 وتمارس الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية والعقارية وغيرها<sup>70</sup>، وأسباب هذا التمويل قد تعود إلى الاهتمام بالسلطات التي تتركز في أيدي الإدارة المحلية في مجالات الاقتصاد والعمران بشكل خاص كما ذكرنا في فقرة سابقة.



لصورة 3 - رجل يستريح في ظل إحدى اللافتات الانتخابية في إحدى ساحات دمشق - تصوير مريم يوسف

انتخابات مجالس الإدارة المحلية لا تغيير في الهوية أو التطبيق، على موقع جريدة الوطن، سبق ذكره.

انتخابات الإدارة المحلية بحلب، الصورة بتحكي، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/165908>، تاريخ النشر 12 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>70</sup> تأسيس شركة قابضة برأس مال مليار سورية لمستثمرين من ريف دمشق، على موقع الاقتصادي، موجود على <https://goo.gl/s64phu>، تاريخ النشر 25 حزيران 2018، تاريخ المعاينة 16 تشرين الأول 2018.

<sup>67</sup> فقر في الحملات الإعلانية لانتخابات الإدارة المحلية، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/164512>، تاريخ النشر 3 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>68</sup> عشرون يوماً تفصلنا عن الانتخابات، الحملات غائبة والانسحابات على قدم وساق، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/qQ7Ch8>، تاريخ النشر 27 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>69</sup> بانيناس، تعليق أول بافطة انتخابية قبل 12 يوماً من موعد الاقتراع، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/zTjFK5>، تاريخ النشر 5 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.



بإعادة الخدمات وتحسين الظروف المعيشية، وضمان سلامة من اختاروا البقاء وعدم تعرضهم للاعتقال أو المضايقات الأمنية، وهي وعود لم تنفذ بمعظمها، فوفق شهادات لسكان من بعض تلك المناطق، استمرت المضايقات الأمنية وحالات الاعتقال والتي طالت عدداً كبيراً من السكان، ولم تشهد كل المناطق عودة لكافة الخدمات الأساسية.

أما فيما يخص انتخابات الإدارة المحلية قيد الدراسة، فقد شهدت مناطق المصالحات مظاهر انتخابية وترشيحية خجولة ومحدودة، حيث بالكاد كان بالإمكان رصد دعايات للمرشحين أو وجود مرشحين مستقلين، واقتصرت المظاهر على بعض اللافتات والصور والخيّم الانتخابية لقائمة الوحدة الوطنية وبإشراف أساسي من حزب البعث حيث كان من الواضح أن هذه القوائم هي من سيفوز بالترشيح، في حين لم يأبه معظم سكانها لموضوع الانتخابات ومنهم من لم يسمع به أساساً<sup>73</sup>.

على سبيل المثال، تحدثت جريدة الأيام مع أحد أعضاء لجان المصالحة في مدينة التل بريف دمشق الشمالي الغربي، والتي عاشت حوالي 5



لصورة 4 - رجل يبلّي بصوته في بلدة عربين بغوطة دمشق الشرقية، وهي بلدة كانت خاضعة مسبقاً لسيطرة المعارضة. مصدر الصورة صفحات التواصل الاجتماعي

سنوات خارج سيطرة الحكومة السورية، ووقع اتفاق المصالحة فيها نهاية العام 2016. وأشار عبد اللطيف البني إلى "أننا نحن اليوم كناشطين في الشأن العام نواجه واقعاً عنوانه فقدان الناس للأمل في التغيير، حيث عادت العقلية القديمة التي كانت قبل خمس سنوات لتمارس عملها، فشعبة حزب البعث هي من تتحكم بالمجمع التعليمي، ومدراء المدارس والمالية، وهي من تعيّن ونقصي من تريد في المؤسسات الموجودة في مدينة التل، وبدأ الفاسد يكبر والجيد يبتعد"<sup>74</sup>.

تبعاً للموارد البشرية والمادية المتاحة لها، وأيضاً شدة العمليات العسكرية التي تعرضت لها المناطق والتي كانت تؤثر على القدرة على تقديم الخدمات والحاجة لتلك الخدمات أيضاً. كما تطور عمل تلك المجالس خلال سنوات تواجدها، وأصبح لها مكاتب تنفيذية وأجهزة متخصصة لتنفيذ مختلف أنواع المشاريع والخدمات، وعملت على إصلاح وتوسيع هيكلها، وآليات اختيار أو انتخاب أعضائها، وتطوير الأطر القانونية لعملها، حيث شهد عدد من تلك المجالس انتخابات عامة ومباشرة شارك فيها عدد من الممثلين عن المجتمع المدني والفصائل المسلحة والقادة المحليين كما حدث في كل من دوما وسقبا وزملكا بغوطة دمشق الشرقية في الفترة بين عامي 2015 و2016، كما حاولت هذه المجالس أن تكون أكثر شمولاً وشفافية عن طريق مشاوره المجتمعات المحلية وإعلام الجمهور بالمشاريع والأعمال قيد التنفيذ<sup>71</sup>.

وابتداءً من شهر أغسطس/آب 2016، تمكن النظام السوري بشكل تدريجي وعمليات عسكرية عنيفة تلتها اتفاقات محلية من استعادة السيطرة على المناطق التي كانت تحت سلطة الفصائل المسلحة والمجالس المحلية المعارضة، بدءاً من داريا بريف دمشق وانتهاء بدرعا جنوب البلاد. تم عقد اتفاقيات محلية مع كل منطقة أطلق عليها اتفاقيات التسوية أو المصالحة، وذلك عن طريق لجان تدعى "لجان المصالحة" وتتألف من أعيان ووجهاء من ذوي النفوذ والعلاقات الواسعة في مناطقهم، ويتحولون إلى وسطاء بين الفصائل المسلحة من جهة، ولجان التفاوض الحكومية والتي تعمل تحت إشراف وزارة المصالحة الوطنية ومراكز المصالحة التي أنشأتها روسيا عقب تدخلها العسكري في سوريا نهاية العام 2015، وذلك بهدف الوصول للشكل النهائي لاتفاق المصالحة المحلي وشروطه وآليات تطبيقه.

معظم سكان الحي غير مهتمين بالانتخابات المحلية. انتشرت

صور بعض المرشحين في الحي، لكننا نعلم بأنهم جميعاً من الفاسدين ومن شكلوا ثروات ضخمة خلال سنوات الحصار بالاستفادة من التجارة ونقل البضائع من دمشق وبيعها بأسعار مضاعفة في منطقتنا. يمكنني القول بأن ثقتنا باتت معدومة بالجميع، ولا اهتمام لأي أحد منا بالانتخابات. هي لا مبالاة

مضاعفة عما كنا نشعر به قبل العام 2011<sup>72</sup>

وبموجب تلك الاتفاقيات، تم تهجير عدد كبير من مقاتلي المعارضة والناشطين المدنيين وعائلاتهم باتجاه الشمال السوري بشكل قسري كشرط أساسي لوقف العمليات العسكرية، ومن ثم شهدت مناطق المصالحات عودة تدريجية لحضور الأجهزة الإدارية والخدمية والعسكرية والأمنية التابعة للنظام السوري، مع وعود حكومية دائمة

في الجنوب السوري العين على المصالحات لا الانتخابات، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/2PDWwN>، تاريخ النشر 25 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

التركيّة تحرم سكان درعا من الانتخابات، وبلدات من دون مرشحين، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/2v1EFA>، تاريخ النشر 30 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>74</sup> انتخابات الإدارة المحلية على الأبواب، على موقع جريدة الأيام، سبق ذكره.

<sup>71</sup> مدركات الحوكمة، تجربة المجالس المحلية في مناطق سيطرة المعارضة في سوريا، على موقع swisspeace، موجود على

[http://www.swisspeace.ch/fileadmin/user\\_upload/pdf/Mediation/Arabic\\_Synthesis\\_Paper\\_Peceptions\\_of\\_Governance.pdf](http://www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/pdf/Mediation/Arabic_Synthesis_Paper_Peceptions_of_Governance.pdf)، تاريخ النشر كانون الثاني 2017، تاريخ المعاينة 13 تشرين الأول 2018.

<sup>72</sup> أحد سكان حي برزة والذين تمت مقابلتهم أثناء فترة إعداد التقرير.

<sup>73</sup> من المفيد ضمن هذا السياق الاطلاع على هذه المواد الإعلامية:



### 3.4 المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة السورية

مع حلول موعد انتخابات الإدارة المحلية، استمر فقدان الحكومة السورية السيطرة على ثلاث محافظات بشكل أساسي وهي الرقة وإدلب والحسكة، حيث يسيطر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وجناحه العسكري "وحدات الحماية الشعبية" على الحسكة، وقوات سوريا الديمقراطية على الرقة، وفصائل المعارضة المسلحة على إدلب. وبذلك، لم يكن من الممكن إجراء العملية الانتخابية في هذه المناطق الثلاثة بشكلها المعتاد كما في بقية المناطق.

بالنسبة لمحافظة إدلب والرقة، فقد تم تفعيل دوائر انتخابية خاصة بهما في محافظة حماه وفق ما أعلنته وزارة الإدارة المحلية بتاريخ 29 تموز/يوليو 76، وهي المحافظة التي اتخذتها الإدارات المحلية لكل من الرقة وإدلب كمراكز مؤقتة لها منذ خروجها عن سيطرة الحكومة السورية في العامين 2014 و2015 على التوالي. وتحدث نائب محافظة الرقة عن إجراء الانتخابات في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة السورية في الرقة وأيضاً عن وجود صناديق في أماكن إقامة أبناء الرقة في المحافظات وبشكل خاص في مدينة حماه نظراً لتحديد نشاطات محافظة الرقة من خلال محافظة حماه منذ عدة سنوات<sup>77</sup>.

وطُلب من الراغبين بالترشح عن هاتين المحافظتين التوجه لأي وحدة إدارية في حماه لتقديم طلباتهم، وهو ما أكدّه أحد المرشحين عن محافظة الرقة والمقيم في دمشق، حيث أفاد في مقابلة شخصية عن تقدمه بطلب الترشح ضمن محافظة حماه باعتباره المقر المؤقت لكافة الشؤون الإدارية لمحافظة الرقة.

وقال القاضي أحمد الصيادي رئيس لجنة الترشيح في محافظة إدلب إنه "وبالرغم من الوضع الاستثنائي الذي تعيشه المحافظة وخروجها عن سيطرة الحكومة السورية فقد تقدم مواطنون من بعض مناطق سيطرة

كل من يريد الخروج لمزاولة عمل ما في دمشق، أو ممارسة

عمله الخاص في الغوطة يضطر لدفع الرشاوى بشكل يومي

للأجهزة الأمنية. هل ستحل المجالس المحلية لنا كل هذه

المشاكل<sup>75</sup>

“

وضمن المقابلات التي أجريت خلال فترة إعداد التقرير، أفاد أحد سكان حي برزة بدمشق بأن "معظم سكان الحي غير مهتمين بالانتخابات المحلية. انتشرت صور بعض المرشحين في الحي، لكننا نعلم بأنهم جميعاً من الفاسدين ومن شكّلوا ثروات ضخمة خلال سنوات الحصار بالاستفادة من التجارة ونقل البضائع من دمشق وبيعها بأسعار مضاعفة في منطقتنا. يمكنني القول بأن ثقتنا باتت معدومة بالجميع، ولا اهتمام لأي أحد منا بالانتخابات. هي لا مبالاة مضاعفة عما كنا نشعر به قبل العام 2011".

أيضاً عبّرت سيدة من سكان بلدة كفرطنا في غوطة دمشق الشرقية عن حالة عدم الاكتراث هذه بقولها: "إن كانت مجالس الإدارة المحلية قادرة على توفير الحماية لنا، وتأمين فرص العمل، سأذهب لانتخابها. لا يأبه سكان الغوطة اليوم سوى بأن يعيشوا بأمان ويضمنوا حمايتهم من حملات الاعتقال التي لا زال كثير من شبابنا عرضة لها رغم الوعود التي حصلنا عليها بعدم تعرض أحد للاعتقال. نريد أيضاً أن نحصل على فرص عمل وأن يسمح لنا بمزاولة أعمالنا كما السابق دون أن نضطر لدفع أتاوات لأفراد الأفرع الأمنية. معظم عائلات الغوطة اليوم تعيش على بعض المساعدات القادمة من الخارج، ولم نتمكن بعد من استعادة حياتنا كما كانت في السابق قبل الحرب، وكل من يريد الخروج لمزاولة عمل ما في دمشق، أو ممارسة عمله الخاص في الغوطة يضطر لدفع الرشاوى بشكل يومي للأجهزة الأمنية. هل ستحل المجالس المحلية لنا كل هذه المشاكل؟".



الصورة 5 - خيمة انتخابية في بلدة عربين بغوطة دمشق الشرقية، وهي بلدة كانت خاضعة مسبقاً لسيطرة المعارضة. مصدر الصورة صفحات التواصل الاجتماعي

<sup>77</sup> إقبال كبير على الترشح للإدارة المحلية في حلب والرقة ودير الزور، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على <http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-30/item/6672-2018-07-31-13-23-30>، تاريخ النشر 31 تموز 2018، تاريخ المعالجة 11 تشرين الأول 2018.

<sup>75</sup> امرأة من بلدة كفرطنا بغوطة دمشق الشرقية تمت مقابلتها أثناء فترة إعداد التقرير.  
<sup>76</sup> دوائر انتخابية خاصة بإدلب والرقة في حماه، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على <http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-40/item/6663-2018-07-31-09-02-12>، تاريخ النشر 29 تموز 2018، تاريخ المعالجة 18 تشرين الأول 2018.

صعيد المناطق والمحافظات المختلفة أو على صعيد التوزع الجندري للناجحين.

#### 4 عملية الانتخابات ونتائجها

قبل عملية الانتخابات، لم يبد الاهتمام بها ملحوظاً في الشارع السوري. بناءً على ملاحظات ميدانية ومقابلات شخصية مع حوالي 50 شخصاً من محافظات مختلفة (دمشق، ريف دمشق، طرطوس، حمص) تبين انخفاض نسبة الاهتمام بها والإقبال عليها نتيجة اليأس من نتائجها "المحسومة مسبقاً". وحتى الأشخاص الذين أبدوا اهتماماً بالانتخاب، كان جوابهم هو "سنقوم بالدخول للمركز وحذف جميع الأسماء من القائمة فهي جميعاً معروفة بفسادها"، "سأشارك فقط انطلاقاً من احترامي للدستور وحقي في الانتخاب لكن ليس لدي أدنى أمل بتغيير الواقع"، "سأقاطع الانتخابات كتعبير عن موقفتي ضدها".

هي مجرد مسرحية، فنحن لا نعرف عن المرشحين سوى صورهم، ولا ندري ما الذي سيقدمونه لنا ومعظمهم يعلم نتيجة فوزه حتى قبل يوم الانتخابات<sup>83</sup>

وضمن هذا السياق، أجرى موقع سناك سوري استطلاع رأي عبر شبكة الانترنت حول وجهة نظر السوريين بالانتخابات، وبينت النتائج أن 81 بالمئة من السوريين المشاركين بالاستطلاع يعتقدون أن الانتخابات القادمة لن تكون أفضل من سابقتها. وتتباين الأسباب ومنها "الإحباط من الانتخابات السابقة والتي اتسمت بوصول مرشحين إلى المجالس وكأنهم منزلون وحتى من دون انتخابات، فهم ناجحون ناجحون، حيث كانوا يأتون ضمن قوائم معلبة ومحضرة مسبقاً، كما أن تجربة الانتخابات الماضية وإن كانت أفضل نسبياً عن سابقتها إلا أن الناجحين من خلالها وهم مدعومون من السلطة، لم يكونوا على قدر المسؤولية بأغلبهم ووضعوا حاجزاً بينهم وبين المواطنين، كما أنهم طبقوا القانون جزئياً وأغفلوا أغلب بنوده التي كان من شأنها أن تعزز العلاقة بين المواطن والمجالس المحلية. ومن أكثر العوامل التي أثرت على رأي الجمهور بالانتخابات القادمة كان التوجيهات التي جاءت في اليوم الأخير من الترشح لموظفين وحزبيين لكي يترشحوا من أجل تسجيل عدد كبير من المرشحين وإظهار أن الإقبال كبير على الترشح أمام وسائل الإعلام"<sup>84</sup>.

الفصائل المسلحة للترشح للانتخابات في المركز المخصص لهم في مدينة حماه<sup>78</sup>.

ورغم إعلان اللجنة القضائية الفرعية في كل من الرقة وإدلب قيامها بالتنسيق مع اللجنة الإدارية لتحديد أماكن الاقتراع بحسب التوزيع الجغرافي لسكان هاتين المحافظتين والذين نزح عدد كبير منهم لمحافظات سورية أخرى، فقد طالب بعض أهالي إدلب وأعضاء حزب البعث فيها بتأجيل الانتخابات لحين عودة سيطرة الحكومة بشكل كامل وإمكانية عودة كافة السكان النازحين خارجها<sup>79</sup>. ولعل هذه العوامل كانت من أسباب ضعف الترشح في قوائم هاتين المحافظتين وخاصة بالنسبة للنساء، ورصد عشرات الانسحابات قبل موعد الانتخابات بعدة أيام، وأيضاً وجود مخالفات في شروط الترشح والتي تشترط عدم ترشيح مدراء الدوائر الحاليين في المحافظة إلى عضوية مجالس الإدارة المحلية لكن قائمة محافظة إدلب ضمت مديريين على رأس عملهم ضمن القائمة<sup>80</sup>. أما بالنسبة لمحافظة الحسكة، وكما ذكرنا في فقرة سابقة، شهدت عملية الترشح في الحسكة انسحابات جماعية على خلفية اعتقال عشرات المرشحين من قبل القوى الأمنية التابعة للإدارة الذاتية والتي ترفض إجراء انتخابات تابعة للحكومة السورية في مناطق نفوذها<sup>81</sup>، وهو ما انعكس بشكل مباشر على يوم الانتخابات المحلية، حيث اقتصرت العملية الانتخابية على المربع الأمني الذي تسيطر عليه الحكومة السورية، وغابت مراكز الريف عن المشاركة بشكل تام في الانتخابات خوفاً من التصييق الذي مارسه القوى الأمنية التابعة للإدارة الذاتية<sup>82</sup>.

تحدثنا في هذا الجزء عن كل ما يخص عملية وآليات الترشح، وسلطنا الضوء على عينات مختلفة من المرشحين أو من فاعلين اختاروا النأي بالنفس في هذه الانتخابات، كما ركزنا على التجارب المختلفة للمناطق التي عادت لسيطرة الحكومة السورية خلال العامين الأخيرين، أو تلك التي لا زالت خارج نطاق السيطرة الحكومية.

في الجزء التالي سنتحدث عن عملية الانتخابات التي تمت يوم 16 سبتمبر/أيلول 2018، من خلال التركيز على مجريات ذلك اليوم، وبعض الخروقات التي شهدتها، والدور الذي لعبه أو لم يلعبه المجتمع المدني



لصورة 6 - مركز انتخابي في مدينة حرسا بغوطة دمشق الشرقية، والتي كانت خاضعة مسبقاً لسيطرة المعارضة. مصدر الصورة صفحات التواصل الاجتماعي

والإعلام في هذه العملية، ومن ثم نرصد نتائج تلك الانتخابات سواء على

<sup>78</sup> الصيادي لسناك سوري: هناك مرشحون جاؤوا من مناطق خارج سيطرة الحكومة، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/6DyMyr>، تاريخ النشر 16 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.  
<sup>79</sup> حرصاً على تمثيل حقيقي لمطالبات من أهالي إدلب بتأجيل الانتخابات في محافظتهم، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/obvyl2>، تاريخ النشر 29 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.  
<sup>80</sup> قائمة مرشحي البعث تخالف الشروط التي وضعها، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/12pY17>، تاريخ النشر 10 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.  
<sup>81</sup> الحسكة انسحابات بالجملة من انتخابات الإدارة المحلية، على موقع سناك سوري، سبق ذكره.

الإدارة الذاتية تقاطع الانتخابات المحلية للنظام، على موقع جرف نيوز، موجود على <http://jornews.com/portal/?p=15909>، تاريخ النشر 2 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 21 أيلول 2018.  
<sup>82</sup> خوفاً من الاعتقال والتوقيف، أمناء صناديق بنامون في مراكز الاقتراع اليوم، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/AYkyYU>، تاريخ النشر 15 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.  
<sup>83</sup> من مقابلات مع عينة عشوائية من سكان دمشق.  
<sup>84</sup> استطلاع رأي، الانتخابات القادمة لن تكون أفضل من سابقتها، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/rsYm7f>، تاريخ النشر 21 آب 2018، تاريخ المعاينة 22 أيلول 2018.

بدل من الأعضاء الذين تم فصلهم لأي سبب كان. في حين كان من المفترض أن يتم انتخاب الأعضاء الجدد الذين تم تعيينهم من قبل باقي الأعضاء المنتخبين<sup>88</sup>.

#### 4.1 يوم الانتخابات 18 أيلول 2018

جرت انتخابات الإدارة المحلية في سوريا يوم الأحد السادس عشر من سبتمبر/أيلول 2018، ولم يحدد هذا اليوم على أنه عطلة بل بقي يوم عمل ودراسة عادي في كافة المؤسسات الحكومية والخاصة والتعليمية. شهدت الانتخابات إقبالاً ضعيفاً على الاقتراع ضمن المراكز المحددة في مختلف المدن والبلدات السورية وذلك وفق ملاحظات ميدانية ومقابلات مع أشخاص من عدة مدن وبلدات<sup>89</sup>. أغلب المنتخبين كانوا من الموظفين أو الطلاب والذين طُلب منهم الحضور من مؤسساتهم وجامعاتهم إلى مراكز الاقتراع، أو من أهالي ومعارف وأصدقاء المرشحين. وكانت هناك محاولات أمام المراكز الانتخابية والدوائر الحكومية لجذب المارة للدخول والانتخاب عن طريق توزيع قوائم الوحدة الوطنية في الطرق لكن عدد المستجيبين كان قليلاً جداً<sup>90</sup>.

وضمن هذا السياق، تم رصد حادثة في مدينة داريا بريف دمشق الغربي تبين مدى اهتمام الحكومة السورية بإظهار صورة مغايرة للواقع عن مدى اهتمام المواطنين في مناطق سيطرتها بالانتخابات. خرجت مدينة داريا عن سيطرة الحكومة السورية عام 2012، وشهدت حرباً عنيفة وحصاراً مطبقاً حتى شهر أغسطس/آب من العام 2016 حيث عُقد فيها اتفاق مصالحة بين النظام السوري وقصائل المعارضة، وتم تهجير كافة أهلها خارجها وعودة سيطرة النظام عليها. منذ ذلك التاريخ وحتى يوم انتخابات الإدارة المحلية، لم يُسمح لأهالي داريا على الإطلاق بالعودة لمدينتهم، لكن المكتب التنفيذي لبلدية داريا التابعة للحكومة السورية وجه دعوة لأهالي المدينة قبل موعد الانتخابات بيوم واحد وعبر صفحته على موقع فيسبوك للدخول للمدينة يوم الانتخابات، وطلب من الأهالي المشاركة في الاقتراع والإدلاء بالأصوات<sup>91</sup>. وفق شهادات ميدانية، لم يُجبر أحد على الانتخاب، لكن العديد من الأهالي فضل المشاركة وحمل الأعلام والهتاف تجنّباً لأي مشاكل محتملة، وتم استغلال هذه الحادثة لإظهار الاهتمام الزائف لأهالي مناطق المصالحات بالانتخابات المحلية<sup>92</sup>.



لصورة 7 - طلاب يتجمعون ليدلوا بأصواتهم في السكن الطلابي بدمشق - مصدر لصورة صفحات التواصل الاجتماعي

الموقع ذاته أجرى استطلاع رأي في جامعة حلب حول الاهتمام بالانتخابات، وبيّنت النتائج أن "النسبة العظمى من طلاب الجامعة غير مهتمين بالعملية الانتخابية، حيث قال 1 من كل 10 طلاب بأنه سيشارك في الانتخابات القادمة، بينما قال 8 من كل 10 طلاب أن هذه الانتخابات لا تغيّر من واقع الحال شيئاً، و يرى 6 من كل 10 طلاب أن العملية الانتخابية شكلية فقط وأن الحقيقة أقرب إلى التعيينات، بينما يرى 7 من كل 10 طلاب أن مجالس الإدارة المحلية لا حول لها ولا قوة و أن القرارات تأتي من العاصمة، أي أن السلطة المركزية هي المتحكم بالإدارة المحلية من وجهة نظرهم"<sup>85</sup>.

موقع عنب بلدي أيضاً أجرى استطلاعاً للرأي بتاريخ 31 آب/أغسطس، سأل فيه المتابعين إن كانوا قد شاركوا مسبقاً في انتخابات الإدارة المحلية في سوريا، وكانت النتائج بأن 77 بالمئة من المجيبين لم يشاركوا بهذه الانتخابات من قبل<sup>86</sup>.

بدورها تحدثت جريدة الأيام عن سؤالها لعدد من المواطنين حول المجالس البلدية في مناطقهم لتكون الإجابات بأنهم لا يعلمون ما هي المجالس المحلية وما هو القانون 107، وأيضاً عن فقدان الأمل بوجود انتخابات حقيقية في ظل ممارسات مستمرة منذ سنوات<sup>87</sup>. أشارت الجريدة أيضاً إلى أن النتائج التي أفضت عنها التجربة الأولى من انتخابات مجالس الإدارة المحلية، لم تكن مشجعة للمرشحين والناخبين، حيث تم تعيين عدد كبير من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية

<sup>85</sup> لهذه الأسباب ينظر طلاب في جامعة حلب بسلبية للانتخابات القادمة، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/SuzWKM>، تاريخ النشر 26 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>86</sup> استطلاع رأي على موقع عنب بلدي، موجود على <https://www.enabbaladi.net/archives/249124#ixzz5PleXxdLi>، تاريخ النشر 31 آب 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>87</sup> انتخابات الإدارة المحلية على الأبواب، على موقع جريدة الأيام، سبق ذكره.

<sup>88</sup> الأيام تواصل استقراء أجواء ما قبل انتخابات الإدارة المحلية، على موقع جريدة الأيام، سبق ذكره.

<sup>89</sup> دمشق إقبال ضعيف ومقر طلائع البعث مركز انتخابي، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/FTb7Tr>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>90</sup> إقبال ضعيف على انتخابات الإدارة المحلية بسوريا، على موقع الشرق الأوسط، موجود على <https://goo.gl/GvzrTG>، تاريخ النشر 17 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

إقبال كبير على الانتخاب في الحسكة رغم أن النتائج محسومة، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/mWKQVc>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

أحياء حلب الشرقية تشهد إقبالاً ضعيفاً على الاقتراع، خبر على صفحة سناك سوري على موقع فيسبوك، موجود على <https://goo.gl/gNB4Rf>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>90</sup> وفق أرقام وزارة الإدارة المحلية والبيئة، بلغ عدد الناخبين ممن يحق لهم الاقتراع يوم الانتخابات ما يقارب 16 مليوناً و350 ألف شخص.

<sup>91</sup> منشور على صفحة المكتب التنفيذي لبلدية داريا على موقع فيسبوك، موجود على <https://goo.gl/KTXN33>، تاريخ النشر 15 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>92</sup> الانتخابات المحلية جاءت لتكريس الحالة الوطنية والشعور العالي بالمسؤولية والمساهمة في مسيرة البناء الديمقراطي، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على <http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-39/item/6893-2018-09-17-11-43-39>، تاريخ النشر 17 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 24 تشرين الأول 2018.



أما فيما يخص النازحين الداخليين والذين تركوا أماكن إقامتهم الأصلية خلال سنوات الحرب، فكان بإمكانهم الانتخاب في مكان إقامتهم الجديد بعد إبراز وثيقة تثبت الإقامة في هذا المكان دون تحديد مدة زمنية معينة لتلك الإقامة<sup>96</sup>. ووفق مقابلات مع عدد من النازحين من محافظات حمص ودير الزور وأيضاً من الغوطة الشرقية والمقيمين في دمشق، لم تشكل انتخابات الإدارة المحلية بالنسبة لهم أي مدعاة للاهتمام، ووفق تعبير أحدهم: "ما الذي سيقدمه لنا مجلس محلي معين بالوساطات والمحسوبيات، كما اعتدنا، بعد أن فقدنا كل ممتلكاتنا ونزحنا من أرضنا؟ لم نهتم بهذه الانتخابات عندما كنا في مدينتنا [دير الزور]، فهل سنهتم بها اليوم؟".

#### 4.2 دور المجتمع المدني والإعلام

مع حداثة عهد المجتمع المدني في سوريا، ومع الأخذ أيضاً بعين الاعتبار الانقسامات الأقيمية والعمودية الكبيرة فيه داخل مناطق سيطرة الحكومة السورية، وتوجه شرائح كبيرة منه خلال سنوات النزاع للعمل الإغاثي في المقام الأول، من الصعب قياس جهود هذا المجتمع أثناء انتخابات الإدارة المحلية، لكنها كانت، وفق الملاحظات الشخصية، مجرد جهود ضعيفة لا قدرة لها على اختراق عملية الانتخابات وما يرافقها من محسوبيات وفساد وانتهاكات. يمكن في هذا السياق الحديث عن حملات معدودة لتعزيز دور المجتمع المدني أثناء الانتخابات، وأكثرها بروزاً وفعالية حملة "دورك" التي أطلقتها حركة البناء الوطني في دمشق، وركزت على نشر التوعية حول الانتخابات وشروطها وأهم بنودها القانونية، وأيضاً بناء قدرات عدد من المرشحين في المجالات المتعلقة بالإدارة المحلية، ورصد كل ما يتعلق بالانتخابات والحملات الانتخابية وأيضاً يوم الاقتراع وما رافقه من خروقات ومخالفات.

- إضافة لذلك، تم رصد عدة حالات مخالفة لقانون الإدارة المحلية وذلك وفق تقارير إعلامية مختلفة، وذلك على عكس تأكيدات اللجنة القضائية العليا للانتخابات حول جاهزية المراكز والتزامها التام بالقوانين<sup>93</sup>.
- ومن المخالفات التي تم رصدها والحديث عنها عبر وسائل الإعلام<sup>94</sup>:
  - غياب التدقيق على الحبر السري أو عدم استخدامه بشكل تام مما يتيح للشخص نفسه التصويت أكثر من مرة.
  - دخول وكلاء المرشحين أو المرشحين أنفسهم إلى غرف الاقتراع ومراقبتهم للناخبين لمراقبة عملية الانتخاب أو حتى الانتخاب عنهم وعدم السماح لهم بكتابة الأسماء التي يرغبون بانتخابها.
  - وجود قوائم الوحدة الوطنية إلى جانب صناديق الاقتراع أو ضمن الغرف السرية، وفي بعض الأحيان تكون هذه القوائم هي الوحدة المتاحة ضمن المركز مع إقصاء قوائم المستقلين عمداً.
  - عدم الالتزام بوجود الغرف السرية في كافة المراكز وهي شرط لإجراء عملية الاقتراع.
  - عدم التدقيق على الأشخاص الذين ينتخبون أكثر من مرة.
  - عدم وجود قوائم تعريفية بكل أسماء المرشحين أمام صناديق الاقتراع.
  - حضور جماعي لموظفين وعمال من جهات معينة للاقتراع مما يوحي بارسالهم لهذا الغرض.
  - تسجيل هويات لناخبين غير موجودين والتصويت نيابة عنهم.
  - إلغاء صناديق اقتراع من بعض المراكز مثل مركز المخرم وجب الجراح والمزينة في ريف حمص واعتبار قائمة الوحدة الوطنية هي الفائزة رغم وجود مرشحين مستقلين.
  - إجبار الطلاب في جامعة البعث بحمص على الانتخاب كشرط للسماح لهم بالخروج من حرم الجامعة<sup>95</sup>.



لصورة 8 - طلاب  
لجامعة ينتظرون  
خارج مركز انتخابي  
يدخلوا بأصواته في سكن  
غلابي بدمشق -  
مصدر الصورة  
صفحات التواصل  
لإجتماعي

<sup>93</sup> طلاب في جامعة البعث بحمص يجبرون على الانتخاب، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/ognsGo>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 218 تشرين الأول 2018.

<sup>94</sup> يوم انتخابي حافل ينتهي باختيار مرشحي المجالس المحلية، على موقع جريدة تشرين، موجود على <http://tishreen.news.sy/?p=218023>، تاريخ النشر 17 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 12 تشرين الأول 2018.

<sup>95</sup> السوريون إلى صناديق الاقتراع اليوم، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/166207>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>96</sup> من المفيد الاطلاع على صفحة "دورك" وهي حملة أطلقتها حركة البناء الوطني لتعزيز حضور المجتمع المدني في انتخابات الإدارة المحلية، والصفحة رصدت العديد من المخالفات يوم الانتخابات [https://www.facebook.com/dawrak/?ref=br\\_rs](https://www.facebook.com/dawrak/?ref=br_rs)



- فازت قائمة الوحدة الوطنية في منطقتي "الشجرة" و"حوض اليرموك" في محافظة "درعا" بانتخابات المجالس المحلية بالتزكية حيث لم تجري الانتخابات في هاتين المنطقتين أصلاً ولم يتم إرسال الصناديق لهما كونهما من المناطق التي عادت مؤخراً تحت سيطرة الحكومة السورية<sup>100</sup>.
- فوز قوائم الوحدة الوطنية في محافظة الحسكة بالتزكية وذلك نتيجة إجراء الانتخابات فيها بشكل شكلي مع الانسحابات الجماعية للمرشحين خوفاً من الاعتقالات التي طالتهم من قبل قوات الإدارة الذاتية الكردية<sup>101</sup>.

في حين انتظرت دوائر أخرى مرور يومين أو ثلاثة لإعلان النتائج، وتأخر هذا الإعلان في بعض الدوائر نتيجة وجود أخطاء في فرز الأصوات أو عمليات تلاعب<sup>102</sup>.

أما فيما يخص نسبة النساء الناجحات في الانتخابات، وكما هو الحال بالنسبة لقوائم المرشحين، لا توجد أرقام رسمية لهذه النسبة، لكن تم رصد بعض تلك الأرقام من خلال النتائج المعلنة على شبكة الانترنت، والتي تبين النسبة المنخفضة للنساء اللواتي حظين بمقعد في المجالس المقبلة. على سبيل المثال، ومن خلال النتائج التي تبين أسماء الناجحين في عضوية مجالس المحافظات، تبين وجود 173 امرأة ناجحة بين 1303 ناجح، أي ما نسبته 13 بالمئة<sup>103</sup>. كما تبين بعض القوائم الناجحة التي انتشرت عبر مواقع التواصل أعداد النساء الناجحات في عدد من المدن والمحافظات، ومنها:

- مجلس محافظة السويداء: امرأة واحدة بين 28 ناجح من الفئة أ. امرأة واحدة بين 25 ناجح من الفئة ب.
- مجلس مدينة السيرة: لا يوجد أي امرأة بين 33 ناجح.
- مجلس القطيفة بريف دمشق: لا يوجد أي امرأة بين 8 ناجحين.
- مجلس ناحية الكسوة بريف دمشق: لا يوجد أي امرأة بين 6 ناجحين.
- مجلس منطقة النيك بريف دمشق: امرأة واحدة بين 8 ناجحين.
- مجلس بلدة الربيعة بريف حماه: لا يوجد أي امرأة بين 10 ناجحين.
- مجلس جوبر وبرزة والقابون بدمشق: 4 نساء بين 35 ناجح.
- مجلس داريا وبيلا بريف دمشق: امرأة واحدة بين 11 ناجح.
- مجلس الميدان والقدم بدمشق: 3 نساء بين 34 ناجح.
- مجلس دوما بريف دمشق: 3 نساء بين 24 ناجح.
- مجلس ساروجة وعمارة وشاغور بدمشق: 3 نساء بين 35 ناجح.

ويمكن أيضاً الحديث عن جهود فردية لعدد من الناشطين والإعلاميين خاصة ممن هم على دراية كافية بقانون الإدارة المحلية، وبرزت هذه الجهود سواء في نشر التوعية والثقافة حول الانتخابات في الأسابيع التي سبقتها، أو في رصد ومراقبة يوم الانتخابات.

في مقابلة مع أحد الناشطين في مجال المجتمع المدني، يتحدث عن "صعوبة الإقرار بوجود دور مدني وإعلامي فاعل وحقيقي خلال انتخابات الإدارة المحلية. هناك مجموعات مدنية قاطعت الانتخابات بشكل تام، وهناك أفراد مؤمنون بقدرتهم على خوض الانتخابات والتغيير في حال النجاح، لكنهم متفرون وليس لهم تأثير حقيقي، ويعود ذلك في المقام الأول لاستمرار تشكل الجهود المدنية وكأنها مجرد أحزاب أو جمعيات خيرية أو أهلية، وغياب إدراك الدور الحقيقي للمجتمع المدني والذي يتطلب المعرفة العميقة بكل ما يحكم الانتخابات من قوانين، وأيضاً القدرة على الاضطلاع بدور المراقب والمحاسب في هذه الانتخابات وغيرها من العمليات السياسية في سوريا".

#### 4.3 نتائج الانتخابات

أعلنت وزارة الإدارة المحلية يوم 20 أيلول عن انتهاء عملية فرز الأصوات في انتخابات مجالس الإدارة المحلية وبينت إمكانية الطعن بالنتائج خلال خمسة أيام من نشرها. وذكرت أن نسبة الاقتراع وصلت إلى 56% ممن يحق لهم الانتخاب والذين يبلغ عددهم حوالي 16 مليون و300 ألف شخص<sup>97</sup>، وهي نسبة أكثر مما تم رصده عن طريق الملاحظات الميدانية والمقابلات الشخصية وأيضاً التقارير الإعلامية آنفة الذكر، والتي تبين من خلالها المشاركة الضعيفة، وشبه المندومة في بعض المناطق، يوم الانتخابات.

أما بالنسبة لإعلان النتائج فقد تم بكل محافظة على حدة حيث أنه من اختصاص اللجان الفرعية في المحافظات وليس اللجنة القضائية العليا المشرفة على الانتخابات. ومنذ يوم الانتخابات بدأت النتائج في العديد من الدوائر الانتخابية بالظهور دون الحاجة لانتهاء من فرز الأصوات، حيث نجحت قوائم الوحدة الوطنية في أكثر من دائرة بالتزكية نتيجة عدم وجود العدد الكافي من المرشحين المتنافسين لملء المقاعد المخصصة ضمن المجالس المحلية، ومنها الدوائر التالية على سبيل المثال:

- محافظتنا إدلب والرقعة والواقعتين خارج سيطرة الحكومة السورية. واللتين نجح مرشحوها من قائمة الوحدة الوطنية بالتزكية<sup>98</sup>، وذلك لعدم إجراء انتخابات فعلية في حماه كما أفاد عدد من سكان هاتين المحافظتين والمقيمين في دمشق.
- منطقة تلخالخ في حمص حيث ألغيت صناديق الاقتراع في ظل انسحاب المرشحين المستقلين وبقاء قائمة الوحدة الوطنية واعتبارها ناجحة بالتزكية<sup>99</sup>.

<sup>97</sup> انتهاء عملية فرز الأصوات في انتخابات الإدارة المحلية، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على

<http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-39/item/6924-2018-09-20-10-34-30>

40، تاريخ النشر 20 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>98</sup> مرشحون نجحوا قبل بدء الانتخابات، على موقع سناك سوري، سبق ذكره.

<sup>99</sup> خبر على صفحة دمشق الآن على موقع فيسبوك، موجود على

<https://goo.gl/vr9voG>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>100</sup> مسؤولون معجبون بالعملية الانتخابية ومواطنون ينتقدون، على موقع سناك سوري، موجود على <https://goo.gl/ZD3SJC>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>101</sup> فوز قوائم الوحدة الوطنية بالانتخابات المحلية في الحسكة وحمص، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/166759>، تاريخ النشر 19 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>102</sup> انتهت عملية إعادة الانتخابات لمجالس الإدارة المحلية في حديقة الفرسان باللاذقية، على موقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة، موجود على

<http://www.mola.gov.sy/mola/index.php/2018-04-19-13-25-39/item/6928-2018>

39، تاريخ النشر 20 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

حدث في ريف دمشق، مرشح يخسر الانتخابات بعد إعلان فوزه، على موقع شبكة سوريا الحدث الإخبارية، موجود على <http://event.sy/news-29509.html>، تاريخ النشر

20 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

مخالفة في طرطوس تؤخر إعلان نتائج انتخابات الإدارة المحلية، على موقع شمرا نيوز،

موجود على <https://shamra.sy/news/article/ad9b82a125fe506b5bef7a46e625e3e>

1، تاريخ النشر 18 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 18 تشرين الأول 2018.

<sup>103</sup> الرئيس يصدر المرسومين 304 و305 لعام 2018، على موقع سانا، موجود على

<https://www.sana.sy/?p=823310>، تاريخ النشر 3 تشرين الأول 2018، تاريخ

المعاينة 24 تشرين الأول 2018.

## 1. إجراء الانتخابات كرسالة سياسية

لا يمكننا النظر إلى عملية الانتخابات المحلية هذه دون أن نتطرق لأسباب إصرار الحكومة السورية على إجرائها في هذا الوقت من عمر النزاع في سوريا، وهي أسباب تنضوي برأينا على مكاسب سياسية واقتصادية ترغب بتحقيقها على المدى القريب والبعيد.

فمن جهة، تعتبر هذه الانتخابات بمثابة مكسب سياسي يأتي كتعزيز للمكاسب الميدانية التي حققها النظام السوري بعد معارك الغوطة الشرقية بريف دمشق ودرعا جنوب البلاد. ومن خلال هذه الانتخابات تسعى الحكومة السورية إلى الظهور على أنها حريصة على اتباع نهج الديمقراطية في عملها السياسي، وهو ما يتبين بشكل واضح في كلمة ألقاها الرئيس السوري بشار الأسد خلال استقباله رؤساء المجالس المحلية المنتخبة في شهر شباط 2019 حيث أشار إلى أن هذه الانتخابات "تتوج مرحلة مهمة من مسيرة استعادة الأمن وححر الإرهاب ويؤكد قوة الشعب والولة ويثبت مرة أخرى فشل الأعداء على تحويل الدولة السورية إلى دولة فاشلة غير قادرة على القيام بمهامها الدستورية"<sup>105</sup>.

ومن جهة أخرى، تتعجل الحكومة السورية للإبقاء بالاستقرار على الصعيد السياسي وأيضاً الاقتصادي والقدرة على البدء بعملية إعادة الإعمار، فما كان يعطل أو يؤجل إجراء الانتخابات المحلية وفق روايتها هو "الحرب على الإرهاب"، وإجراء الانتخابات يبدو وكأنه إعلان عن انتهاء الحرب، والاستعداد لإطلاق عملية إعادة الإعمار.

## 2. الاقتصاد السياسي للانتخابات ومرحلة إعادة الإعمار

من الملاحظ التركيز الكبير غير المسبوق في الفترة التي سبقت هذه الانتخابات على فكرة اللامركزية إعلامياً وخطابياً، وربط الانتخابات بإعادة إعمار سوريا المتجددة، سواء من خلال تقارير إعلامية<sup>106</sup>، أو من خلال عقد ندوات حول قانون الإدارة المحلية وأثره على إعادة الإعمار في سوريا، ومنها ندوة عقدت في شهر أغسطس/آب السابق لشهر الانتخابات، وقال فيها أحد أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث ورئيس المكتب الاقتصادي أن "مرحلة إعادة الإعمار تتطلب وجود إدارات محلية قادرة على النهوض بها، وأضاف: إن المجالس المحلية هي المنفذ لخطط التنمية التي تقرها الحكومة، والتي تحتاج إلى أذرع حقيقية قادرة أن تعكس خططاً وبرامج ومشاريع تنموية على أرض الواقع، تحسن من الواقع الخدمي والاقتصادي، وبالتالي إننا بحاجة إلى مجالس محلية قوية، أعضاؤها يمتلكون الخبرة والكفاءة والسمعة الجيدة والحضور الاجتماعي والقدرة على تلبية حاجات الناس، الذين وضعوا ثقتهم بهم، الأمر الذي يفرض علينا جميعاً العمل على إنجاحها وإخراجها بالصورة التي تعبّر عن ديمقراطيتنا، والتي يشهد لنا بها الآخرون"<sup>107</sup>.

فالقانون رقم 107 منح المجالس المحلية على مستوى المحافظة والمدينة والبلدة سلطة محلية في مجال الاستثمار الاقتصادي والعمراني، وبهذا سيكون للمجالس المحلية التي تم انتخابها دور كبير في مرحلة إعادة الإعمار المرتقبة على مستوى التخطيط والتنفيذ، ومن الأهمية أن يبقى أعضاء هذه المجالس من المقربين من دوائر الحكم والمولين لها بأكبر قدر ممكن، كما جرت العادة خلال كل السنوات السابقة.

وهنا من المهم الإشارة إلى تشكيل لجنة إعادة الإعمار وتعيين وزير الإدارة المحلية والبيئة رئيساً لها وذلك في العام 2014<sup>108</sup>، ومن مهامها تنفيذ مشاريع لإعادة الخدمات الأساسية وتأهيل البنى التحتية في المناطق

- مجلس عريبن وجرمانا والمليحة وكفربطنا بريف دمشق: امرأة واحدة بين 10 ناجحين.
- مجلس عريبن: لا يوجد أي امرأة بين 25 ناجح.
- مجلس قدسيا بريف دمشق: امرأتين بين 7 ناجحين.
- مجلس قطنا بريف دمشق: لا يوجد أي امرأة بين 8 ناجحين.
- مجلس القنوات وكفروسوسة والمزة وكيوان ودمر بدمشق: 9 نساء بين 35 ناجح.
- مجلس مهاجرين وصالحية وأكراد بدمشق: امرأتين بين 37 ناجح.
- مجلس ببرد بريف دمشق: امرأة بين 4 ناجحين.
- الفائزون من مرشحي الحزب السوري القومي الاجتماعي على مستوى سوريا: امرأة بين 18 ناجح

ولم تنته قضية انتخابات الإدارة المحلية عند إعلان النتائج والكشف عن أسماء الفائزين، فالمخالفات التي شهدتها يوم الانتخابات والتي أوردنا ذكرها في فقرة سابقة دفعت بأحد المرشحين عن محافظة طرطوس إلى رفع دعوى ببطالان الانتخابات في دائرته بسبب حدوث تجاوزات منها التصويت عن أشخاص غير موجودين أو أشخاص لا يحق لهم الانتخاب أو أشخاص متوفين، وذلك في أكثر من مركز انتخابي. وقد أوردت وسائل إعلام سورية محلية بعد أكثر من شهر على صدور نتائج الانتخابات خبر إصدار المحكمة الإدارية العليا قراراً يتضمن إبطال نتائج الانتخابات في 18 دائرة انتخابية في محافظة طرطوس، وإعادة الانتخاب فيها بناء على دعوى المرشح المذكور، فيما اعتبرته "سابقة تؤكد على سيادة القانون واستقلالية القضاء"<sup>104</sup>.

## 5 الاستنتاجات والتوصيات

قدمت هذه الورقة ملخصاً عن كافة التفاصيل المتعلقة بعملية انتخابات الإدارة المحلية والتي شهدتها سوريا في شهر أيلول/سبتمبر 2018، وذلك من حيث السياق القانوني لهذه الانتخابات، والطريقة التي سارت بها هذه العملية سواء فيما يخص الترشح والمرشحين من مختلف الخلفيات والقطاعات، وأيضاً عملية الاقتراع بحد ذاتها، ومن ثم نتائجها التي أعلنت خلال الأيام التالية لإغلاق صناديق الاقتراع مع التركيز على كيف ينظر السوريين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى هذه الانتخابات وأسباب عدم إكترانهم بها.

توفر هذه الانتخابات فرصة لفهم كيف يتم ممارسة السلطة في سوريا على أرض الواقع، ومقدار الثقة الذي تحظى به العملية الانتخابية وتأثير ذلك على نسبة المشاركة ونتائج الانتخابات كما تشكل فرصة لتحليل الفجوة بين التشرّيعات وتطبيقها.

### 5.1 الاستنتاجات

نلخص فيما يلي بعض الاستنتاجات من هذه الورقة وتبعاتها على صنع السياسات:

<sup>104</sup> في سابقة قد تكون الأولى من نوعها، القضاء ببطال نتائج الانتخابات المحلية في 18 مركزاً بمنطقة الشيخ بدر في طرطوس، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/172495>، تاريخ النشر 4 تشرين الثاني 2018، تاريخ المعاينة 8 تشرين الثاني 2018.

<sup>105</sup> يمكن الاطلاع على نص الكلمة كاملة عبر الرابط التالي على موقع سانا

<https://www.sana.sy/?p=896762>

<sup>106</sup> حشد جماهيري وسط مدينة الحسكة تأكيداً على أهمية المشاركة في انتخابات مجالس الإدارة المحلية، على موقع سانا، موجود على <https://www.sana.sy/?p=815600>، تاريخ النشر 16 أيلول 2018، تاريخ المعاينة 11 تشرين الأول 2018.

<sup>107</sup> حول الندوة على موقع البعث ميديا <https://goo.gl/LWEhpc>

<sup>108</sup> نص القرار على وقع وزارة الإدارة المحلية والبيئة <https://goo.gl/zPN9PL>

الدمرة<sup>109</sup>، وهذا ما يفسر اهتمام شركات قابضة ورجال أعمال بدفع المربين لهم وشبكات الوسطاء المحليين التابعة لهم بالوصول إلى المجالس المحلية في بعض المناطق.

كما أن القانون رقم 10 الصادر في شهر نيسان/أبريل 2018 والمتضمن إمكانية إحداث مناطق تنظيمية جديدة بناء على اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة<sup>110</sup>، يعطي المكتب التنفيذي ضمن الوحدة الإدارية صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالتخطيط العمراني ومنح العقود والمناقصات الخاصة بإحداث المناطق التنظيمية الجديدة. وهنا تبرز أهمية انتخاب مجالس محلية جديدة للبدء بتطبيق هذا القانون، إذ لن يكون من الشرعي تطبيقه بوجود مجالس محلية منتهية الصلاحية. إضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة السورية إلى تطبيق القانون رقم ١٠ مع الإبقاء بوجود حالة من اللامركزية الفعالة في سوريا، مما يعطي صورة خارجية أفضل عن عملها، الأمر الذي قد يساعدها في استقطاب المستثمرين الخارجيين وبعض الدول التي قد تكون مهتمة بالدخول في عملية إعادة الإعمار في سوريا.

لقد كان من الملاحظ من خلال الانطباعات التي رصدناها أن هنالك تسليم كبير بوجود الفساد المالي والإداري وتأثيره على الانتخابات وبأنه سيحكم الأداء المستقبلي للمجالس، والتسليم بأن المحسوبة والواسطة تلعبان أيضاً دوراً كبيراً في الترشح والنجاح في هذه الانتخابات.

### 3. الفجوة بين التشريع والممارسة

إن قانون الإدارة المحلية الحالي، ورغم كل المآخذ عليه، يزيد، من الناحية التشريعية، من صلاحيات السلطات المحلية، ويفتح الباب أمام السوريين للمشاركة في المجالس المحلية. رغم ذلك، ومع أن الانتخابات جرت في مناطق تضم مختلف الخلفيات السياسية بما في ذلك تلك الموالية للنظام أو التي لم تعارضه بشكل علني، فإنه السوريين لم يبدو راغبين بالاستفادة مما توفره هذه الفرصة مما يعكس الفجوة الكبيرة بين نص القانون وتطبيقه على أرض الواقع. ولا تأتي هذه الفجوة فقط من طريقة تطبيق الحكومة السورية للقانون، وإنما أيضاً لأسباب تتعلق بانطباعات المواطنين حول القانون ومنظومة الحكم بشكل عام. يمكن أن نلخص تلك الانطباعات من خلال بعض أجوبة المقابلات التي أجريت ضمن هذه الورقة كما يلي:

1. فقدان الثقة الكبير بمنظومة الحكم وقوانينها، ويتجلى هذا الأمر حتى بين صفوف من لا يصنفون سياسياً كمعارضين للنظام.
2. انتشار كبير للإحساس بعدم الجنوى. وقد انعكس هذا عبر أعداد المرشحين وأعداد المنتخبين وعبر تصريحاتهم التي تعكس فقدان الأمل بالتغيير الحقيقي حتى عندما يتيح القانون من الناحية التشريعية فرصة لهذا التغيير، ووجود حالة من التسليم لدى النخب بأن النتائج محسومة سلفاً حتى قبل الإعلان عنها.
3. وعي عالي لشكالية العملية الانتخابية في سوريا بشكل عام.

4. التدهور الكبير في المستوى المعيشي لمعظم السوريين وانشغالهم بأولويات المحافظة على البقاء ساهم في عدم اكتراثهم بالانتخابات وفي عدم قدرة الكثيرين منهم على الترشح والمنافسة.

كما تتضح الفجوة بين التشريع والممارسة والتطبيق أيضاً من ملاحظة استمرار سيطرة حزب البعث على الانتخابات رغم أن التغيير الدستوري عام ٢٠١٢ أنهى نظرياً سيطرة حزب البعث على الدولة والمجتمع.

### 4. مشاركة المرأة

لا يتضمن قانون الإدارة المحلية أو قانون الانتخابات العامة أي مواد تتعلق بوجوب تخصيص حصص للنساء في مجالس الإدارة المحلية. شكّلت النساء في المجالس المنتخبة عام 2011 نسبة لا تزيد عن 3 بالمئة، أما بالنسبة لانتخابات ٢٠١٨ فلم تصدر أي أرقام ونسب رسمية دقيقة حول مشاركة النساء لكن وفق ما رصدناه فإن نسبة النساء في القوائم الترشيحية وكذلك ضمن القوائم الناجحة لم تتجاوز 10 بالمئة في معظم تلك القوائم. ويبدو ذلك متناقضاً مع الصورة التي تحاول الحكومة السورية الإيحاء بها والتي تدعي وجود مشاركة نسائية فاعلة في العملية السياسية في المناطق التي تسيطر عليها مقارنة مع مناطق سيطرة المعارضة حيث تنخفض بشكل كبير نسب مشاركة النساء في مجالس الإدارة المحلية. كما لاحظنا عزوف شخصيات نسائية بارزة داخل البلاد عن المشاركة في الانتخابات ودفعهن لأحزابهن لمقاطعة الانتخابات لعدم الإيمان بجديتها.

لقد أدت الحرب في سوريا إلى زيادة نسبة الإناث فيها على الذكور والذين قضى الآلاف منهم نحبهم أو تعرض للاعتقال أو غادر البلاد هرباً من تآدية الخدمة العسكرية. وانعكس هذا الأمر على وضع النساء اللواتي أصبح الكثير منهن مسؤولات على عوائلهم مما زاد من نسبة انخراطهن في سوق العمل<sup>111</sup>. يقتضي هذا الأمر أن يكون هنالك زيادة لنسبة تمثيل النساء ومصالحهن في المجالس المحلية. لكن الوصول إلى هذه المجالس كما رصدنا يتطلب انخراطاً في شبكات المصالح والفساد والمحسوبيات والتي يسيطر عليها الرجال عادة في سوريا.

التبعات السياسية على التغيير في سوريا

تبين هذه الورقة أن التغييرات الدستورية والقانونية هي شرط لازم لكن غير كافي لعملية الانتقال الديمقراطي في سوريا. أي عملية انتقال سياسي حقيقية ذات معنى ستتطلب بالتأكيد تغييرات جوهرية في الأطر الدستورية والقانونية، وستستند إلى عمليات انتخابية على عدة مستويات. لكن ستظل هذه التعديلات والإجراءات لوحدها عديمة الجدوى، بل يمكن أن تلعب دور قناع ديمقراطي لوجه استبدادي، إذا لم تتحقق شروط أخرى مرافقة لها. إذ يتطلب التغيير أيضاً إجراءات تعيد الثقة بمنظومة الحكم بشكل عام وعلى كل المستويات. ولكي يؤمن السوريون بأي تغيير قانوني ويكونوا أكثر قابلية للامتناع له وبالتالي إعطائه معنى أو شرعية، فإن ذلك يتطلب أولاً تشاركية واسعة في صناعة هذه القوانين، وثانياً أن يكون لديهم ثقة بأن هذه القوانين والإجراءات التي ترافقها، مثل

النوري: 60 بالمئة من المجتمع نساء ونحتاج إلى تأهيل قيادات منهم، على موقع جريدة الوطن، موجود على <http://alwatan.sy/archives/88974>، تاريخ النشر 26 كانون الثاني 2017، تاريخ المعاينة 8 شباط 2019  
في مسح مصغر للأيام نسبة الإناث 58.3% تغير ديمغرافي بغير في أنماط الحياة: النساء يشملن زمام المبادرة، على موقع جريدة الأيام، موجود على <https://goo.gl/K5x3iq>، تاريخ النشر 14 نيسان 2018، تاريخ المعاينة 8 شباط 2019  
حسب آخر إحصائية سكانية متوفرة على موقع المكتب المركزي للإحصاء <http://www.cbssyr.sy/> عام 2004، بلغت نسبة الإناث 48.6 بالمئة من مجموع سكان سوريا

<sup>109</sup> لجنة إعادة الإعمار تكشف عن المشاريع والمناطق التي سيتم تأهيلها في سوريا، على موقع شام تايمز، موجود على <https://goo.gl/H4Xp3b>، تاريخ النشر 14 تشرين الأول 2018، تاريخ المعاينة 19 تشرين الأول 2018.

<sup>110</sup> يمكن الاطلاع على نص القانون كاملاً على موقع رئاسة مجلس الوزراء السورية <https://goo.gl/P6miGv>

<sup>111</sup> يمكن في هذا السياق الاطلاع على التقارير التالية: <https://www.middleeasteye.net/news/syrias-era-women-war-leaves-streets-empty-men>

الانتخابات، قد وضعت من أجل مصلحتهم العامة، وثالثاً أن تكون العملية تشميلية بأكبر قدر ممكن.

كما تتطلب عملية التغيير الديمقراطي الحقيقية تغييراً بنيوياً في الاقتصاد السياسي القائم في سوريا بسمح بالبدء بتفكيك العلاقة بين السلطة والمال وفتح باب المشاركة والاستفادة من عملية التنمية وإعادة الإعمار بشكل متساوٍ أمام الجميع، وبشكل يسمح للمواطنين بممارسة دورهم الرقابي والإشرافي بشكل محمي ومُصان من قبل القانون.

إن ارتفاع نسبة المعيلات في سوريا ونسبة مشاركتهن في سوق العمل في سوريا يعد سبباً إضافياً للدفع نحو تخصيص حصة كوتا للنساء في الانتخابات لضمان تمثيل عادل لهن. كما تشكل زيادة نسبة تمثيلهن مدخلاً مهماً لتغيير بنية الاقتصاد السياسي للمجالس المحلية بما يؤدي إلى إضعاف شبكات المصالح والتخفيف من الفساد وذلك لضعف انخراط السيدات في هذه الشبكات. كما لا يكفي تخصيص حصة كوتا للنساء لوجده لتشجيعهن على المشاركة في الانتخابات والترشح لها وإنما يتطلب الأمر أيضاً جملة من إجراءات وبرامج التمكين والتأهيل السياسي للمرأة.

وبالتأكيد لكن تكون كل هذه التغيرات سهلة وستستغرق وقتاً طويلاً، لكن عدم وضع عملية التغيير على السكة الصحيحة منذ البداية سوف لن يسهم إلا في دفع التقدم في الاتجاه الخاطئ.





THE LONDON SCHOOL  
OF ECONOMICS AND  
POLITICAL SCIENCE ■



Find out more about the  
**Conflict Research Programme**

Connaught House  
The London School of  
Economics  
and Political Science  
Houghton Street  
London WC2A 2AE

**Contact:**  
**Anna Mkhitryan, Programme  
Manager**

**Tel: +44 (0)20 7849 4631**

**Email: [Intdev.Crp@lse.ac.uk](mailto:Intdev.Crp@lse.ac.uk)**

**[lse.ac.uk/conflict](http://lse.ac.uk/conflict)**